مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع: (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ)
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

كل بحث نشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

أسرة المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:

- د. أحمد بن محمد العضيب

رئيس التحرير، رئيس اللجنة العلمية في الجمعية

- أ. د. عبدالرحمن بن محمد العمار

أعضاء هيئة التحرير:

- أ. د. وليد بن إبراهيم قصّاب
- أ. د. عبدالرحمن بن عثمان الهليل
- أ. د. صالح بن ناصر الشويرخ
- أ. د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني
- د. سعود بن عبدالله آل حسين
- د. سليمان بن سليمان العنقري

أمانة التحرير:

- د. علي بن موسى آل شبير
- د. أحمد بن محمد هزازي

طبيعة المجلة:

- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
- مجلة علمية محكمة.
- تُعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.
- دورية نصف سنوية، تصدر بداية السنة الهجرية ومنتصفها.

شروط النشر:

- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
- أن يكون مكتوبًا على مقاس ورق (A 4).
- أن يتّسم بالجِدّة والابتكار مع الأصالة وسلامة الاتجاه.
- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
- أن يقدم الباحثُ نسختين حاسوبيتين من بحثه: إحداهما بصيغة (الوورد) متضمنة اسمه الرباعي وجهة عمله، والأخرى بصيغة (البي دي إف) مجردة من اسم الباحث، وملخّصاً باللغة العربية لا يزيد على صفحة.
- أن يلتزم الباحث بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
- أن يوقع الباحث إقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله.
- أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة.
- ألا يكون البحثُ، كله أو بعضه- منشوراً، أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث المنشورة وغير المنشورة إلى أصحابها.

المراسلات:

تكون المراسلات باسم:

رئيس تحرير المجلة العلمية للجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

على عنوان الجمعية:

العنوان البريدي على الشبكة: arabic1429@gmail.com

العنوان البريدي: المملكة العربية السعودية

الرياض: 1432 – ص.ب. 5762 (الجمعية)

الهاتف: ٢٥٨٥٥٨٩ /٠١١ – الناسوخ: ٢٥٨٥٥٩٠ /٠١١

(للاستفسار عن الاشتراك في المجلة يمكن المراسلة عن طريق العنوان السابق).

صِيْغَتَا تَمَفْعَلَ ومَفْعَلَ الفِعْلِيَّتَانِ فِيْ مِيْزَانِ السَّمَاعِ والقِيَاسِ (١)

د. أحمد عبد اللاه عوض سالم البحبح

أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب بجامعة عدن

(١). تقدم به للمجلة في تاريخ ١٤٣٧/١٠/١٨هـ، وقبل للنشر في تاريخ ١٤٣٨/١/٢٢هـ.

الملخص:

السماعُ والقياسُ أصلانِ رئيسانِ في اللغة، فما وَافَقَهُما بوجه من الوجوه وافقَ اللغةَ بحسب مقدار الموافقة، وما خَالَفَهُما بوجه من الوجوهِ خالفَ اللغةَ بحسب مقدار المخالفة، فإن كانت المخالفةُ في كلِّ الوجوه كان المُخالِفُ بعيدًا عن اللغة كلَّ البعدِ.

وفي هذا البحث وُضِعَتْ صيغتانِ فعْليَّتانِ في ميزانَي اللغة الرئيسين: السماع والقياس؛ الأُولى منهما (تَمَفْعَلَ) لم يرقَ سماعُها القليلُ إلى القياس عليها، فأطبقَ العلماءُ على منع القياس عليها، وحكموا عليها تارةً بالقلَّة، وتارةً بالشذوذ، أو التوهم، أو من قبيل الغلط، ونبَّهوا في سياق حكمهم على أنَّ زيادة الميم خصيصةٌ اسميةٌ لا فعليةٌ.

والأخرى من الصيغتين صيغةُ (مَفْعَلَ) التي عُدَّتْ في هذا البحث صيغةً افتراضًا لا تقريرًا؛ لأن ما ورد منها في السماع إمَّا مُختلَفٌ في ميمِها أَأَصليةٌ هي أم زائدةٌ، وإمَّا مولَّدٌ لا يَقبلُ القياسَ عليه جمهورُ العلماءِ، وإمَّا ضعيفُ الاستعمال، وإمَّا منسوبٌ إلى عدم الأصلية فلا أصلَ له، وإمَّا جرى مجرى المثل الذي لا تُقَعَّدُ عليه القواعد ولا تُبنَى عليه الأصول، وإمَّا شديدُ الندرةِ هو أشبهُ بالمُفتعَل أو المُخترَع من بعض اللغويين؛ لذا أهملها الصرفيون في صيغ الأفعال، ولم أجد مُعارضًا لهذا الحكم البتَّةَ. وعلى وفق ذلك خَلَصَ البحثُ إلى أن صيغة (تَمَفْعَلَ) شاذةٌ لا يقاس عليها، وما ورد منها سماعًا يُحفَظُ ولا يُقبَلُ على غِرَارِها أمثلةٌ، أمَّا صيغة (مَفْعَلَ) فمهملةٌ في زِنَتِها الفعليةِ، وما احتُمِلَ ورودُه منها سماعًا لا يستقيم حُجَّةً في القياس عليها أو في توليد أفعالٍ على منوالها.

الزِّيادةُ في اللغة بمعنى النموِّ والزَّكاء[١]، وفي الاصطلاح يُقصَدُ بها (استحداثُ أمر لم يكن في موجودِ الشيء) [٢]؛ وذلك بأنْ (يَنضمَّ إلى ما عليه الشيءُ في نفسه شيءٌ آخرُ) [٣]، وتُستعمَل الزيادةُ بمعنى الزائد المستدرك على ما هو أصلٌ[٤]، وهذا الزائد المستدرك على الأصل المنضاف إليه واقعٌ في كل عارضٍ يَعْرض على الأصل، فهو موجود في كل عارضٍ (ولا يلزم في كل زائد عارضٌ) [٥]. والزِّيادة في كلام العرب متسرِّبةٌ إلى أصواتها وبُنَاها وتراكيبها؛ لقصد الإفادة اللفظية أو المعنوية، فإذا عُدِلت عن هذين المقصدين كانت عبثًا أو لغوًا[٦].

والزيادة في بُنَى العربية يُقصَد بها (إلحاقُ الكلمة ما ليس منها؛ وذلك لإفادة معنًى أو لضربٍ من التوسُّع في اللغة)[٧]. وتأتي الزيادة في البنية اللفظية على ضربين:[٨]

الأول: زيادةٌ بالتضعيف؛ أي بتكرير حرف من حروف الكلمة، وتُسمَّى زيادةً من جنس الكلمة نحو: علَّم وجلبب وصَمَحْمَح.

الآخر: زيادةٌ من غير جنس الكلمة خارجة عن أصولها مما لم يكن فاء الكلمة أو عينها أو لامها، نحو: ضَارَبَ ومُضارِب ومُضارَب وضارِب ومَضرُوب. وحروف الزيادة في هذا الضرب عشرةٌ مجموعةٌ في (سألتمونيها)[٩]، وأوردها ابن مالك أربع مرات في أربعة أمثلة في بيت واحد قال فيه:[١٠]

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْؤولٍ، أَمانٌ وتَسْهِيل

وهذه الحروف العشرة مشتركٌ زيادتُها في الأسماء والأفعال ما عدا اللامَ المتفقَ

(١) ينظر: تاج العروس ٨/ ١٥٥(زيد).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٩١.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٢١٦، وينظر: الكليات: ٤٨٧، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٣٩١.

(٤) ينظر: الكليات: ٤٨٧.

(٥) المصدر السابق: ٤٨٨.

(٦). ينظر: المصدر السابق: ٤٨٧.

(٧).شرح الملوكي في التصريف: ١٠١.

(٨) ينظر: المنصف: ١/ ١١-١٢، والمفصل: ٣٠٩-٣١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ١١٣-١١٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٣٠-٣٣٢، ودستور العلماء: ٢/ ٢٢-٢٣،

(٩) ذهب بعض العلماء إلى أن ثَمَّ أحرفًا غيرَ هذه العشرة عُدَّتْ من الزيادات. ينظر (باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها) الذي عقده كراع النمل في كتابه: المنتخب: ٢/ ٧٠٠ فما بعدها، وينظر كذلك: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦١-١٦٢.

(١٠) شرح الكافية الشافية: ٤/ ٢٠٣٣.

على قصر زيادتها في الأسماء مع قلَّة ورودها فيها[١]؛ مما جعل الجرمي يُنكِر زيادتَها[٢].

وأمَّا زيادة الميم فقد نصَّ جمعٌ من العلماء على اختصاص زيادتها في الصيغ الاسمية[٣] من دون الفعلية. جاء في المقتضب: (والميم بمنزلة الهمزة إلاَّ أنَّها من زوائد الأَسماء، وليست من زوائد الأَفعال)[٤]، وقال ابن يعيش في سياق حديثه في زيادة الميم: (ولا تُزاد في الأفعال إنما ذلك في الأسماء[٥]، نحو مفعولٍ من الثلاثي، نحو مضروب ومقتول، ونحو المصادر وأسماء الزمان والمكان كقولك: ضربتَه مَضْرَبًا؛ أي ضَرْبًا... ونحو المَجْلِس والمَحْبِس لمكان الجلوس والحبس، ونحو: أتت الناقةُ على مَضْرِبها ومَنْتَجها؛ يريد الحين الذي وقع فيه الضراب والنتاج، وزيدت في اسم الفاعل من بنات الأربعة وما وافقه نحو مُدحرِج ومُكرِم، فمُدحرج رباعيٌّ ومُكرِم موافقٌ للرباعي بما في أوَّله من الزيادة، وتزاد في مِفعال نحو مِقياس ومِفتاح) [٦]. غير أن هذا المنصوصَ عليه مِنْ جعْلِ زيادة الميم من خواصِّ الأسماء ينتقض بسماع أفعال احتُمِلَ زيادةُ الميم فيها على وزان (تَمَفْعَل) نحو: تمسكن وتمنطق وتمدرع، ووزان (مَفْعَل) نحو مَذْرَقَ ومَخْرَقَ ومَرْحَبَكَ اللّه ومَسْهَلَك من الرحب والسهولة، وهي محمولةٌ على القلَّة، أو الشذوذ، أو التوهم، أو من قبيل الغلط، ويكاد الاتفاق ينعقد بين العلماء المتقدمين والمتأخرين على عدم جواز القياس على الأفعال المزيدة بالميم، وما ورد منها في السماع يبقى محفوظًا على وروده من غير قياسٍ عليه مع خلافٍ في بعض ما ورد من هذه الأفعال في فصاحتها، وكذا في ثُبوتِ زيادةِ الميم فيها. ولي وقفاتٌ عند هذه الأوصاف التي وُصِفَ فيها الفعل المزيد بالميم، أَقِفُها في الآتي:

الوقفة الأولى: الوصف بالقلَّة:

وَصْفُ النحويين الاستعمالَ بالقلة يأتي على صورتين من الاستعمال اللغوي؛ الصورةُ الأُولى ورودُ الاستعمال القليل في لغة قبيلة محتجٍّ بها لم يرد غيرُه ولم يُوْجَدْ ما يقابلُه، نحو قولهم في النسب إلى (شَنُوْءَة): (شَنَئِيٌّ)، فهذا يقاس عليه. والصورة الأخرى ورودُ الاستعمالِ القليل في اللغة يقابله استعمالٌ آخرُ شائعٌ كثيرٌ في اللغة

(١) ينظر: الشافية: ٧٧.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨١.

(٣) ينظر: علل النحو: ٤١٤، والخصائص: ١/ ٢٣٦، والمنصف: ١/ ٢٧٢، والمفصل: ٥٠٢، والإنصاف: ٥٤٦ (في سياق المسألة (٩٩) المعنونة بـ (هو وهي ما الاسمُ منه).

(٤) المقتضب: ١/ ٥٨.

(٥) أي إنما زيادتها مخصوصة بالأسماء.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٥١، وينظر: شرح الملوكي في التصريف: ١٥٠-١٥١.

نفسها؛ فيُطَّرَح القليلُ من غير قياسٍ ويُقاس على مقابله الكثير؛ من ذلك مجيءُ الفعلِ مزيدًا بالميم، (وقد جاء تمفعل، وهو قليلٌ. قالوا: تَمسكنَ وتَمدرعَ)[١]، والأكثر أن يقال فيهما: تسكَّن وتدرَّع؛ فالفعلان تمسكن وتمدرع وما جاء على شاكلتهما (لا يقاس عليهم. قالوا تَمَدْرَعَ من المِدْرعةِ يَتَمَدْرَعُ تَمَدْرُعًا، وأكثرهم تدرَّع يتدرَّع تدرُّعًا، وهو القياس؛ وهو أكثرهما وأجودهما.

وقالوا: تمسكنَ يتمسكنُ تمسكنًا للمسكين، وأكثرهم يقول: تسكَّنَ يتسكَّنُ تسكُّنًا، وهو أجودهما، وهو القياس. وقال: تمندلَ بالمنديل يتمندلُ تمندلًا؛ إذا مسح يده بالمنديل، وأكثرهم يقول تندَّل يتندَّل تندلًا؛ وهو أجودهما)[٢]. ومثل ذلك قولهم: (تَمَعْدَدَ تَمَعْدُدًا ...، وتمفعل يقلُّ في الكلام، وتَفعْلَلَ يكثر فيه، فحمْلُ تمعددَ على تفعللَ أولى من حمله على تمفعل؛ لقلَّته) [٣]، فالحكم بالقياس يطَّرد على زيادة الميم في الأسماء، وأمَّا الأفعال المزيدة بالميم فلا يقاس عليها لاستعاضة القياس بغيرها مما خلا من ميم زائدة؛ لأن (الأفعال لا تزادُ في أوَّلها الميم قياسًا، ولم يكثر في الكلام كثرةً توجب القولَ بالقياس، بل لم يحكه الناسُ إلاَّ نادرًا) [٤]؛ فالكثرة في الاستعمال مقدَّمةٌ على القلَّة إذا تفاضلا؛ لأن الأفضل أن يقاس (على ما كثُرَ ورودُه واستعمالُه في لغات العرب، وقد اعتبروا[٥] ذلك أصلًا في قياسهم. فإن قلَّ الاستعمالُ وكان لغة قبيلةٍ لم يتكلم أصحابُها إلاَّ بهذا الاستعمال، فيقاس عليه.

أمَّا إنْ قلَّ الاستعمالُ في اللغة نفسها عن استعمال آخرَ كَثُرَ في هذه اللغة، فيقاس على ما كَثُرَ استعمالُه، ولا يصحُّ القياسُ على ما قلَّ استعمالُه في اللغةِ نفسِها) [٦].

الوقفة الثانية: الوصف بالشذوذ:

الشذوذ في اللغة يُعنَى به الانفراد[٧]، وهو في الاصطلاح (ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره) [٨]؛ أي (الخروج على القاعدة العامة المطَّردة، أو القياس،

(١) الكتاب: ٤/ ٢٨٦، وينظر في المصدر نفسه: ٤/ ٣٠٨، ٣٩٤، والأصول في النحو: ٣/ ٢٣٧-٢٣٨، والمنصف: ١/ ١٠٧-١٠٩، ١٣٠، وشرح كتاب سيبويه للهسكوري: ٢/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٢) الأصول في النحو: ٣/ ٢٣٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للهسكوري: ٢/ ٤٤٤-٤٤٥

(٤) المقاصد الشافية: ٨/ ٣٩٥.

(٥) الأَولى أن يقال (عَدُّوا) بدلًا من (اعتبروا).

(٦) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٤٥.

(٧) ينظر: مجمل اللغة: ٣/ ١٥٣(شذذ).

(٨) الخصائص: ١/ ٩٧.

أو المألوف الشائع، أو العادي؛ نحو شرٍّ وخيرٍ اللذينِ هما صيغتا تفضيلٍ شاذتانِ، وقياسهما: أشرُّ وأخيرُ)[١].

لقد شدَّد كثيرٌ من العلماء على عدم القياس على الشاذ من غير نظرٍ إلى فصاحته أو عدم فصاحته؛ لأنه مخالفٌ ما عليه البابُ من الاطِّراد. يقول سيبويه: (ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ) [٢]، ويرى أنَّ الشيءَ (لا يُحْمَلُ على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ)[٣]، ويُبرز ابن جني هذا المقصودَ بوضوح قائلًا: (وأعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتِّباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يُتَّخذ أصلًا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدّيْتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَمَ، ولا في استساغَ: اسْتَسْوَغَ، ولا في استباعَ: اسْتَبْيَعَ، ولا في أَعادَ: أَعْوَدَ، لو لم تسمع شيئًا من ذلك؛ قياسًا على قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْث) [٤]، وكذا نبَّه ابنُ السراج على ذلك من قبله، فقال: (وإنْ جاء من هذا شيءٌ شذَّ عن القياس، فلا ينبغي أن يقاس عليه، بل نقوله فيما قالوه فقط) [٥]، وعلى منوال ذلك سار جمهور النحويين، فكانت عبارتهم واضحة في أن (الشاذ لا يقاس عليه) [٦]، وأن (القياس على الشاذِّ في غيرِ القرآن ممتنعٌ فكيف به)[٧].

لقد نظر غيرُ واحدٍ من العلماء إلى أن الفعل المزيد بالميم شاذٌّ، وتساوقتْ نظرتُهم في ذلك من غير اختلاف في منع القياس عليه، فقد أنكر الكسائي قولهم: تمندلتُ بالمنديل[٨]، وقال صاحب الوافية:[٩]

ولَمْ يُبَالوا بِتَمَدْرُعٍ ولا تَمَنْدُلٍ إِذِ الشُّذُوْذُ قَدْ جَلَا

(١) المعجم المفصل في اللغة والأدب:٢/٧٣٢، وينظر: كتاب الخليل معجم مصطلحات النحو العربي:٢٣٩، والضرورة الشعرية:٣٠٢، والمعجم المفصل في فقه اللغة:١٠٣ – ١٠٤.

(٢) الكتاب: ٢/ ٤٠٢.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٦٤.

(٤) الخصائص: ١/ ٩٩.

(٥) الأصول في النحو: ١/ ١١٩.

(٦) درة الغواص: ١٨٣، وينظر: الكليات: ٣٤٤، ٥٢٨، وحاشية الصبان: ٤/ ٢٣٩، ٣٢٢.

(٧) الكشاف: ٢/ ٦٦٠، وينظر: البحر المحيط: ٦/ ١٠١، والدر المصون: ٧/ ٤٤٩، واللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ٤٣٤.

(٨) ينظر: الصحاح ١٨٢٨/٥(ندل)، وتاج العروس: ٤٧٥/٣٠(ندل).

(٩) الوافية نظم الشافية: ٥٢.

ونص ابن السراج[١] على أن صيغة تمفعل شاذةٌ لا يقاس عليها، ونحوُه نَصَّ الزمخشريُّ على أن (تَمسكنَ من المسكين، وهو مِفعيلٌ من السكون؛ لأنه يسكن إلى الناس كثيرًا. وزيادة الميم في الفعل شاذة لم يروها سيبويه إلا في هذا وفي تمدرع وتمندل، وكان القياس تسكَّنَ) [٢]. وكذا نهج العكبريُّ هذا النهج في الحكم على الفعل المزيد بالميم، فقال: (فإن قلتَ: قد جاء تَمفعلَ نحو: تَمدرعَ وتَمندلَ وتَمسكنَ؛ قيل: هذا شاذٌّ لا يقاس عليه، على أن الجيد فيه: تَندَّلَ وتَدرَّعَ وتَسكَّنَ) [٣].

وصرَّح ابنُ الحاجبِ بأنَّ تمسكن وتمدرع وتمندل لا يُعتدُّ بها قياسًا؛ لوضوح شذوذها[٤].

أما ابن جني فقد كان - في نظري - أكثرَهم تشدُّدًا في بيان شذوذ زيادة الميم في بنية الفعل، وكانت عباراتُه أكثرَ وضوحًا وأنصع بيانًا في منع القياس على الأفعال المسموعة المزيد فيها ميمٌ؛ مما يَسدُّ البابَ أمام مَنْ قد يتوهَّم[٥] أنَّ ابن جني أجاز الحَمْلَ على هذه الأفعال. يقول ابن جني: (واعلم أن الميم من خواصِّ زيادة الأسماء، ولا تزاد في الأفعال إلَّا شاذًّا، وذلك نحو: تمسكنَ الرجلُ، من المسكنة، وتمدرعَ من المِدْرَعة، وتمندلَ من المنديل، وتمنطقَ من المِنْطقة، وتمسلمَ الرجلُ إذا كان يُدعى زيدًا أو غيره ثم صار يُدعى مُسْلِمًا. وحكى ابنُ الأعرابي عن أبي زيادٍ: فلانٌ يَتَمَوْلَى علينا. فهذا كلُّه تَمَفْعَلَ.

وقالوا: مَرْحَبَكَ اللهُ ومَسْهَلَكَ. وقالوا: مَخْرَقَ الرجلُ، وضَعَّفَها ابنُ كيسان؛ وهذا كلُّه مَفْعَلَ. ولا يقاس على هذا إلَّا أن يشذَّ الحرفُ فتَضمّه إليه) [٦]، وحثَّ على عدم النظر إلى: (تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ...؛ لأنَّ تمدرعَ قليلةٌ، والجيدة تدرَّعَ، وتسكَّنَ. فأما قول العامة: تمخْرقَ، فينبغي أن يكون لا أصلَ له. وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكَن في الشذوذ، والجيدة: تَخَرَّقَ[٧]؛ لأنهم يقولون: تَخَرَّقَ فلانٌ بالمعروف، ولم نسمعهم يقولون: مَخْرَقَ؛ وإنما هو من الخِرْق وهو الكريم من الرجال، إلَّا أنَّ بعض أصحابنا قد حكى: مَخْرَق، وليس بالقويِّ) [٨]. فهو يقرر أن الميم لا تطَّردُ زيادتُها في الأفعال،

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٣٠، ٢٣٧.

(٢) الفائق في غريب الحديث: ١/ ٧٠، وينظر في المصدر نفسه: ٣/ ٤٠٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥٧.

(٤) ينظر: الشافية: ٧١.

(٥) وقد توهَّم بعض المحدثين ذلك فقاسوا على الفعل المزيد بالميم، وسيأتي بيان قولهم وتفصيل الرد عليهم لاحقًا في هذا البحث.

(٦) سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٣٢-٤٣٣.

(٧) ورد في المطبوع (متخرّق)، ولعل الصواب ما أثبتُّه مناسبةً لسياقِ الكلامِ.

(٨) المنصف: ١/ ١٣٠.

وقد زيدت فيها شذوذًا، ويشير إلى أنَّ العرب قد (تجشَّموا زيادة الميم في الفعل، وإنما هي من خواصِّ الاسم، ومثله تَمنطقَ من المنطقة، ومَرحبَك اللّه ومَسهلَك، وفلانٌ يَتمولى علينا؛ أي يَرُوْمُ أن يكون لنا مَوْلى، وكان يُسمَّى محمدًا ثم تَمسلمَ؛ وهذه كلُّها شواذٌّ) [١].

الوقفة الثالثة: الوصف بالتوهُّم أو الغلط:

جَمعتُ الوصفين هاهنا؛ لأنهما غالبًا وَرَدَا معًا عند بعض النحويين في الحكم على الفعل المزيد بالميم، ولأنَّ التوهُّم في بعض معانيه دالٌّ على الغلط، (يقال: وَهِمْتُ في كذا؛ أي غَلِطْتُ) [٢]. جاء في لسان العرب: (الوَهْم من خطرات القلب، والجمع أوهامٌ، وللقلب وَهْمٌ. تَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله، كان في الوجود أو لم يكن... ويقال: توهَّمتُ في كذا وكذا، وأوهمتُ الشيءَ إذا أغفلته. ويقال: وَهِمْتُ في كذا وكذا؛ أي غلطتُ... و توهَّمتُ؛ أي ظننتُ... ووَهِمْتُ في الحساب وغيره أَوْهَمُ وَهْمًا إذا غلطتُ فيه وسهوتُ) [٣]. فالتوهم مع ما فيه من معنى الغلط يجري كذلك مجرى الظنون، وهو يحمل معنى (سبْق الذهنِ إلى شيءٍ) [٤].

ومما جاء في بيان أن الفعل المزيد بالميم محمولٌ على التوهُّم ما ذكره الميداني في مجمع الأمثال من أن العرب توهَّموا (الميمَ في التمكُّن والإمكان والمكانة والمكان وما اشتُقَّ منها أصليةً، وجميع هذا من الكون...، كما أنهم توهموا الميم في المسكين أصليةً، فقالوا: تَمْسَكَنَ، ولهذا نظائرُ)[٥]، وكذا نبَّه الرضي على أن تمندل وتمسكن وتمدرع ونحوها استعملها العرب على قَصْد أصالةِ توهُّم الحرف الزائد[٦]، وجمع بين التوهم والغلط في بعض توجيهه الأفعال المزيدة بالميم مبيِّنًا أن (تمدرع وتمندل وتمكَّن... زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، ظنوا أن ميم منديل ومسكين ومدرعة فاء الكلمة كقاف قنديل ودال درهم، والقياس تدرَّع وتندَّل وتسكَّن)[٧]. فإنْ قال قائلٌ: قد جاء مثلُ (تمسكن)، يجاب عنه بأنَّ (هذا

(١) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: ٢١٣.
(٢) العين: ٤/ ١٠٠(وهم).
(٣) لسان العرب: ٦/ ٤٩٣٣- ٤٩٣٤(وهم).
(٤) التوقيف على مهمات التعاريف: ٢١٦.
(٥) مجمع الأمثال: ١/ ٨٤.
(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٣٦-٣٣٧.
(٧) المصدر السابق: ١/ ٦٨.

غلط وليس بأصل)[١]؛ لأنهم متوهِّمون أصالةَ الحرفِ الزائد، فالغلط هاهنا يجري مجرى توهُّم الأصالة؛ إذ إنَّ قولهم: تَمسكنَ لمن أظهرَ المَسْكَنَةَ، وتَمدرعَ لمن لَبِسَ المِدْرَعَةَ، فيه توهُّم اشتقاق الفعل من لفظ الاسم المزيد (المَسْكَنَة والمِدْرَعَة) لا من أصل اللفظ (السكن والدرع)، وفِعْلُهم هذا (قليل من قبيل الغلط)[٢]. فالتوهُّم والغلط وُقِعَ فيهما عَفْوًا في أثناء مباشرتهم الاستعمالَ اللغويَّ على سجية طباعهم، لا على سبيل تعمُّد الوقوع في الخطأ واللحن، ويَظهر هذا المقصود بوضوح في نحو جمعهم مصيبة على مصائب بالهمز؛ لتوهُّمهم أنَّ مصيبة على فَعِيْلَةٍ لا على مُفْعِلة. وَرَدَ في الكتاب: (فأما قولهم (مصائب) فإنه غلط منهم؛ وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة)[٣]، ومثل ذلك ما عقده ابن جني في الخصائص من بابٍ في أغلاط العرب، نقل فيه عن أبي علي الفارسي أنه كان يرى وجه ذلك الغلط المحمول على التوهم عند العرب، ويُعلِّل ذلك الغلطَ الفارسيُّ بقوله: (إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تَهْجُمُ بهم طباعُهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيءُ فزاغوا به عن القصد)[٤].

فارتكابهم التوهم والغلط - في نظري - جاء مسايرًا لسليقتهم اللغوية التي لم تتحكَّم فيها القواعدُ والضوابطُ والقوانينُ، وعلى ذلك حُمِلَ مدلولُ السليقة على وفق ما نُسِبَ إلى الليث قولُه: (السَّلِيقِيُّ من الكلام ما لا يُتعاهدُ إعرابُهُ، وَهو في ذَلك فَصيحٌ بليغٌ في السمْع عَثُورٌ في النَّحْو. وقال غيرهُ: السَّلِيقِيُّ من الكلام: ما تَكلَّم به البدَوِيُّ بِطَبْعِهِ ولغته، وإنْ كان غيرُه من الكلام آثرَ وأحْسنَ)[٥].

وهذا التوهم الواقع منهم سليقةً هو من سننهم في كلامهم[٦]، وما جاء من سننهم في التوهم والغلط ارتكابُنا له فيه نظرٌ؛ لأننا استوفينا قوانين العرب وقواعدهم، فما جاء من التوهم - فيما يبدو لي - قبل تقعيد اللغة وتقنينها مستساغٌ لهجوم طباعهم السليقية على نطقهم، أمَّا مَن قُعِّدت له اللغة وضُبِّطتْ وقُنِّنَتْ فالأَولى به السيرُ على قواعدها وضوابطها تحرُّزًا من تفشِّي الانحراف في اللغة بحجة التوهُّم والغلط مجاراةً لسنن العرب في كلامها، ولا ضيرَ من وقوع المحدثين في التوهُّم والغلط في

(١) المنصف: ١/ ١٢٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٥٢.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٥٦.

(٤) الخصائص: ٣/ ٢٧٣

(٥) تهذيب اللغة: ٨/ ٤٠٤(سلق)، وينظر: لسان العرب: ٣/ ٢٠٧١(سلق).

(٦) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٨، والمزهر في علوم اللغة: ١/ ٣٣٦.

بعض استعمالاتهم اللغوية من غير تقصُّدٍ أو تعمُّدٍ، ومن غير قياسٍ وترصُّدٍ؛ متابعةً للعرب في ذلك.

وقد خَلَصَ مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى قراراتٍ في سياق مناقشته أبحاثًا في بناء اللغة على التوهُّم؛ منها بحث قدَّمه عبد القادر المغربي بعنوان (بين اللغة والنحو)[٧] ضمَّنه موضوعين: أحدهما في توهم أصالة الحرف الزائد، والآخر في توهم زيادة الحرف الأصلي؛ وبعد مناقشة مؤتمر المجمع اللغوي ما قُدِّم له في هذا السياق انتهى (إلى تقرير أن بعض الكلمات العربية جرت على مبدأ توهم أصالة الحرف)[٨]، وقد أردف عبد القادر المغربي بحثه المذكور آنفًا ببحث عرض فيه شواهد على توهم الأصالة؛ سمَّاه (الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف) [٩]، طالبَ فيه باتخاذ توهم الأصالة في الحرف الزائد قاعدةً في الاشتقاق [١٠]. وقد وافق مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة على إحالة هذا المقترح إلى لجنة الأصول [١١]، وبعد مناقشة لجنة الأصول هذا المقترحَ (رأت اللجنةُ في ضوء ما أُثِرَ عن اللغويين أنَّ توهُّمَ أصالة الحرف الزائد أو المتحوّل لم يبلغ درجة القاعدة العامة؛ غير أن هذا التوهم ضربٌ من ظاهرة لغوية فَطَنَ إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون؛ ولهذا ترى اللجنةُ أنَّ في وسع المجمع أنْ يقبلَ نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، مما يستعمله المحدثون؛ إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة) [١٢]. وفي قبول نظائر الأمثلة الواردة على هذا التوهم دلالةٌ على القياس عليه من طرفٍ خفيٍّ.

وقد عقَّبَ محمد علي النجَّار على هذا الموضوع المناقَش في مجمع القاهرة بمذكرةٍ نبَّه فيها على أن (التوهم واقع في اللغة، وله آثارٌ لغويةٌ وتصرفاتٌ لسانيةٌ يقتضيها.

واللغوي عليه أن ينظر في آثاره والتصرفات الناشئة عنه، ويقيسها بمقاييسه في القياس والسماع، ويميز ما يقاس عليه منها وما لا يقاس عليه. ومن شرط القياس ألَّا يُفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة. وهذا من المبادئ العامة في القياس)[١٣]، وبيَّن النجَّار في سياق مذكرته أن ما أفضى من التوهم إلى مرفوضٍ في اللغة أو غير

(٧) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية: ٧/ ٢٥٧.

(٨) المصدر السابق: ٧/ ١٥٨.

(٩) المصدر السابق: ٧/ ٣٦١.

(١٠) ينظر: المصدر السابق: ٧/ ٣٠٢، وفي أصول اللغة: ٤٤، الهامش(٣).

(١١) ينظر: المصدران أنفسهما.

(١٢) في أصول اللغة: ٤٤.

(١٣) المصدر السابق: ٤٧.

مستحسن فيها ينبغي الحكم على آثاره بالشذوذ، وتضييق أمره. وفي تعليقه على توهم الأصالة في الميم الزائدة في نحو: تمندل وتمدرع وتمنطق؛ قال النجَّارُ: (وهذه الألفاظ تسوق إلى وزن تمفعل، وهو من الأوزان المرفوضة في أوزان الفعل). وهذا التوهم على فرض الإكثار منه فقد جاء ذلك والناطق في أشد الغفلة عن مزاج اللغة. فلا ينبغي أن نتابعهم عليه. والظن أن هذه الألفاظ جاءت من أفراد في قبائل مختلفة. والقبيلة الواحدة لا يصدر منها هذه الألفاظ... على أن تصنيف المعاجم في المجمع جرى على تدوين ما يشتهر عن المحدثين وقرنه بوصفه (مولَّد)، ويدخل فيه ما يرد من هذا الباب، وهذا يُغنينا عن تكلف القول بالقياس فيه) [١].

ويبدو أن المُستأنَس به في مثل هذه القرارات الصادرة عن بعض مجامع اللغة العربية ما لَفَتَ إليه ابنُ جني من تحمُّلِ العربِ (تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق...؛ توفيةً للمعنى وحراسةً له ودلالةً عليه) [٢]. غير أن موقف ابن جني من هذه المسألة واضحٌ لا لبس فيه في منع القياس على المسموع من الأفعال المزيدة بالميم، ووصْفه إيَّاها تارةً بالقلة وتارةً بالشذوذ وتارةً بالتوهم أو الغلط على وفق ما ذُكِرَ آنفًا في هذا البحث. وهذه الأوصاف قلَّ أن تجتمع عند أحدٍ من العلماء في النظر إلى هذه الأفعال سماعًا وقياسًا، وقد اجتمعت عند ابن جني تدليلًا قاطعًا لا ريب فيه في الحرص على عدم القياس عليها.

وإن كان المقصدُ عند بعض المحدثين هو متابعة ابن جني في اعتنائه بدلالة الفعل المزيد بالميم؛ فَلِمَ لا نقصر المتابعةَ على توخِّي الدلالة في المسموع من هذه الأفعال، أو لِنَقُلْ: فيما شاع منها ودعت إليها الحاجة عند المحدثين ؟، وإن كان المقصدُ كذلك هو متابعة سنن العرب في كلامهم؛ ومن ذلك متابعتهم في التوهُّم، فما توهَّموه توهَّمناه؛ قيل: هم اقتصروا في السماع على ما جاء مُتوهَّمًا فيه أصالةُ الحرفِ الزائدِ ومنعوا القياس أو بناء القاعدة عليه، ولم نرَ منهم مخالفًا لهم في عدم القياس عليه، فهلَّا اسْتَنَنْتُم سُنَّتَهم وسِرْتُم على طريقتهم وتركتم ما دعوتم إليه من القياس على ما لم يقس عليه سابقوكم؛ لتكونوا متابعين لا مخالفينَ !.

ويُلحَظ في قرار المجمع الأخير المتصل بموضوع هذا البحث أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قيَّد تسويغ قبول نظائر مما ورد عند المحدثين من توهُّم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، بقيدينِ متلازمينِ هما: الاشتهار وضرورة الحاجة إلى هذا الاستعمال،

(١) المصدر نفسه.

(٢) الخصائص: ١/ ٢٢٨.

وهذان القيدان اشترطهما المجمع في سياق ما توصَّل إليه من قرار في ضوء البحث الذي قدَّمه للمجمع عبدُ القادر المغربي، المسمَّى (الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف). وفي معرض الشواهد التي سردها عبد القادر المغربي على هذا التوهم[١]، استعرضَ شواهدَ توهُّم زيادة الميم، منها ما زيد في الأفعال؛ غير أن كلَّ الشواهد الفعلية المعروضة في البَحث مقصورةٌ على الفعل المزيد بالميم المسبوق بالتاء قبله، نحو: تمنطق، وتمدرع، وتمكحل، وتمرفق، وتمندل، وتمسكن، وتمذهب، وتمولى[٢]؛ التي هي على زنة (تمفعل)، ولم يستشهد من الأفعال بما جاء على (مَفْعَلَ) غيرَ ما ذكره عَرَضًا من قولهم: مَخْرَقَ، في سياق حمله مخاريقَ على مناديلَ[٣].

بيد أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة فتح البابَ على مصراعيه في نصِّه الاعتدادَ بالحمل على توهم أصالة الحرف الزائد وقبول نظائر الأمثلة الواردة عليه، مع محاولته التحرُّزَ بقيد الاشتهار والحاجة منعًا من تفشي هذه الظاهرة في خرق أصول الأبنية، ولم يَلْقَ هذا التحرُّزُ صَدًى عند بعض المحدثين فسعى إلى توليد فعلٍ من (المُعْجَم) على وزان (مَفْعَلَ)؛ إذ أجاز مجمع اللغة العربية الافتراضي في قراره العشرين[٤]اشتقاق الفعل (مَعْجَمَ) من لفظ المعجم، فيقال: مَعْجَمَ الكلمةَ يُمَعْجِمُها مَعْجَمَةً، فهي مُمَعْجَمَةٌ؛ أي وَضَعَها مع شرحها اللغوي في موضعها من المعجم[٥].

وقد ذهب شوقي ضيف إلى اطِّراد صيغة تمفعل في عبارات معاصرةٍ، وتتبع هذه الأفعال المطَّردة في ضمن كتابه (تيسيرات لغوية)[٦]، ونبه على أن النحويين لم يستدركوا على سيبويه صيغة (تمفعل) كما استدركوا عليه صِيَغًا أُخَرَ، على الرغم من تمثيل ابن جني بأمثلةٍ من هذه الصيغة الفعلية. وخَلَصَ شوقي ضيف في بُحَيْثِه المختصرِ إلى ضرورة إضافة صيغة (تمفعل) إلى أبنية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة، وأن يضاف ما ورد من أمثلة فعلية على هذه الصيغة إلى المعجمات اللغوية المعاصرة.

(١) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية: ٧/ ٣٦١ فما بعدها.
(٢) ينظر: المصدر السابق: ٧/ ٣٦٣ فما بعدها.
(٣) ينظر: المصدر السابق: ٧/ ٣٦٤.
(٤) ينظر: http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html.
(٥) سيأتي تفصيل عرض هذا القرار ومسوغاته والرد عليه لاحقًا في هذا البحث.
(٦) ينظر: تيسيرات لغوية: ٩٨ فما بعدها.

والحقُّ أن صيغة تمفعل ثابتةٌ في صيغ الأبنية الفعلية المزيدة مع خلافٍ أَمُلْحَقةٌ هي أم غيرُ ملحقةٍ[١]، غير أن معاني الزيادة لا تطَّرد في صيغة (تمفعل) على نحو ما هو مطَّردٌ في الصيغ الفعلية المزيدة مثل دلالات السلب والإزالة والتكثير والطلب والمطاوعة والمشاركة والصيرورة ونحوها مما اطَّردت دلالتُه في الأفعال المزيدة، فقولهم تمسكن (لمن أظهرَ الذِّلَّ والمسكنةَ، من السكون، وتمدرع لمن لبسَ القميصَ، من الدِّرْع، وتمندل لمن مسح المنديل[٢]) [٣]، ليس فيه دلالاتٌ عامةٌ تتفق في أفعال هذه الصيغة؛ إنما هي دلالات مخصوصة بمعاني مُسمَّيات أسمائها جاءت مناسبةً لتنزيل العربِ هذه الصيغةَ (تمفعل) المزيدَ فيها منزلةَ الأصليِّ حملًا على توهُّم أصالته؛ لذا ما ورد منها محفوظًا في السماع يبقى على سماعه من غير تجويز القياس عليه، وما احتُجَّ به من قول ابن جني: (وعليه جاء تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْطَقَ، وتَمَنْدَل، ومَخْرَقَ، وكان يسمَّى مُحمَّدًا ثم تَمَسْلَمَ؛ أي صار يسمَّى مُسْلِمًا، ومَرْحَبَك اللّه ومَسْهَلك، فتحمَّلوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق؛ كلُّ ذلك توفيةً للمعنى، وحراسةً له، ودلالةً عليه. ألا تراهم إذْ قالوا: تدرَّع، وتسكَّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرَّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون، أم من المِدْرعة والمَسْكنة ؟ وكذلك بقيَّةُ البابِ) [٤]، غيرُ منوطٍ به دلالةُ صيغةِ (تمفعل) في كل صور معاني أفعالها.

وما جاء في كلام العرب من شواهد فعلية على احتمالية صيغة (تمفعل) ثابتٌ في استعمالات اللغة مع قلَّة وروده، وقد وَثَّقتْ معجماتُ اللغةِ ومصنافاتُها المُتعددةُ المشاربَ ثُبوتَه، غير أنَّ هذا الثبوتَ محمولٌ على القلة أو الشذوذ أو التوهم والغلط الذي لا يقاس عليه على وفق ما سبق الإشارة إليه آنفًا، بل ذهب بعض العلماء إلى عدم أصلية (تمفعل)، وما جاء من أفعال على غرارها ليس بالفصيح. يقول عبد القاهر الجرجاني: (وتمفعل ليس أصل يُحملُ عليه، وإنما جاء من ذلك تمسكن وتمندل وتمدرع، وليس بالفصيح، وإنما الكلامُ تَسكَّنَ وتَدرَّعَ)[٥]، وقال أبو حيان: (المسكنة: مَفْعَلة من السكون، ومنه سُمِّيَ المسكين؛ لقلة حركاته وفتور نشاطه، وقد بُنِيَ من لفظه فِعْلٌ، قالوا: تَمسكنَ، كما قالوا: تَمدرعَ من المِدْرعة، وقد طُعِنَ على هذا النقل وقيل: لا يصح؛ وإنما الذي صحَّ: تسكَّن وتدرَّع)[٦].

(١). ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٦٨، واعتراضات ابن يعيش على الزمخشري: ٢/ ٦١٧ فما بعدها.

(٢). كذا في الأصل، والأَولى أن يقال: لمن مسح بالمنديل. ينظر: العين ٨/ ٤١(ندل).

(٣). الكافية في شرح الشافية: ٥٩٧.

(٤). الخصائص: ١/ ٢٢٨.

(٥). المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ١٢٣٠.

(٦). البحر المحيط: ١/ ٣٨١.

فصيغة (تمفعل) من حيث ثبوتُها وفصاحتُها فيها إشكالٌ لا يرقى إلى منع استساغة المسموع منها واستعماله مقيَّدًا به حَسْبُ، وأما إشكالية القياس عليها عند بعض المحدثين فقد سبق بيانُه آنفًا ورفع اللبس عنه؛ لأنه لم يقم للعلماء المتقدمين والمتأخرين دليلٌ قاطع على جواز القياس على الأفعال المزيدة بالميم؛ لِمَا تبيَّن لهم أن زيادة الميم من خواصِّ الاسم لا الفعل، وقد استُسيغ زيادة الميم في الصيغة الفعلية (تَمَفْعَلَ) - مع أن الميم الزائدة خصيصةٌ في الأسماء -؛ لاقتران الميم بالتاء وسَبْقِ التاءِ لها في التصدُّر مما يمنع أن تلتبس بالأسماء، ولأنَّ تصدُّرَ الميم الزائدةِ مستفيضٌ في الأسماء، فخَفَّفت التاءُ من قوة خصيصة الميم في الاسم، وأسهمت في انحياز الصيغة للأفعال مع قلَّتها؛ لأنَّ تصدُّر التاء الزائدة مستعملٌ في صيغ بعض الأفعال المزيدة الملحقة منها وغير الملحقة على نحو: تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ وتَفَيْعَلَ وتَفَوْعَلَ، وقد نصَّ غيرُ واحدٍ من العلماء على أن زيادة الميم للإلحاق في بنية الفعل مشروطةٌ باقترانها بتاءٍ زائدةٍ. جاء في التبصرة والتذكرة للصيمري: (فأما قولهم: تمسكنَ وتمدرعَ، فهما ملحقان بتدحرج بزيادة الميم. ولم تزد الميم للإلحاق إلاَّ مع التاء؛ لأنه لا يقال: مَسْكَنَ، ولا مَدْرَعَ. والأصل في هذا: تسكَّنَ وتدرَّعَ)[1].

أما ما ورد من الأفعال سماعًا على تصوُّر مجيئها على وزن (مَفْعَلَ) ذي الزيادة بالميم في أوَّله ليس غيرُ، فإنَّ البحثَ تتبَّع هذه الأفعال في مظانِّها ساعيًا في الكشف عن مدى ثُبوتِ هذه الأفعال من جهة، وعن مدى فصاحتها من جهةٍ أخرى. وقد حاول البحثُ استقراءَ هذه الأفعال وحَصْرَها بقدر ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ووجد أنها لا تتجاوز عدد أصابع اليد، فهي في القلَّة أقلُّ القليلِ وفي النُّدرةِ أندرُ النادرِ. وتفصيلُ هذه الأفعال المُتوصَّلِ إليها، ومدى موافقتها السماعَ والقياسَ، وبيانُ ملابساتها في الآتي.

(١) التبصرة والتذكرة: ٢/ ٨٠٤، وينظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٦١.

١- مَرْجَلَ:

اختُلِفَ في ميم (مرجل) فعَدَّها سيبويه[١] والجمهورُ[٢] أصليةً، وعَدَّها غيرُهم زائدةً، والأصل (رجل)[٣]، واحتج المثبتون أصالتَها بقول العجاج:[٤]

بشِيَةٍ كَشِيَةِ المُمَرْجَلِ

وكذا بقولهم: (مَرْجَلَ الحائكُ الثوبَ؛ إذا نسجه مُوَشًّى بوَشْيٍ يقال له المراجلُ)[٥]، ولو لم تكن الميمُ أصليةً وحُكِمَ بزيادتها، (لقالوا: رَجَلَ الحائكُ الثوب؛ بحذفها[٦]. فمن قال بأصلية الميم جعل المرجل على وزان (فعلل) والمراجل (فعالل) والممرجل (مُفَعْلَل).

واحتج المنكرون أصليةَ الميم المثبتون زيادتَها في ممرجل بأن (الميم لما كثُرَ لزومُها البناءَ أدخلوا عليها الميم التي تلحَق المفعول في مثل (مدحرج) وبابه كما قالوا (تمسكن)، فجعلوا الميم كأنها من الأصل، وإنما هو من السكون)[٧]، وعلى هذا القولِ المِرْجلُ على وزان (مِفْعَل) والمَراجِل (مَفاعِل) والمُمَرْجَل (مُمَفْعَل).

وسواءٌ أَأَصليةٌ كانت الميم في مرجل أم زائدةٌ، لا يستقيم الاحتجاج بها في ثبوت صيغة فعلية على وزان (مَفْعَلَ)؛ لأن المُختَلَف فيه لا يُعدُّ حجةً في تقرير القاعدة وتثبيتها؛ إنما تُقرَّرُ القواعدُ وتُثبَّت بما استقرَّ الرأيُ على عدم الخلاف في شواهدها. يُزادُ على ذلك أنَّ الصرفيِّين العربَ مجمعون على عدم إقرار صيغة فعلية على زنة (مَفْعَلَ) في البُنَى المزيدة للإلحاق وفي غير الملحقات من المزيدات، ولا تجدُ في مؤلفاتهم في سياق ذكر الصيغ الفعلية المزيدة صيغةً مزيدًا فيها الميمُ في أوَّلها ليس غيرُ.

٢- مَخْرَقَ:

جاء في تاج العروس: (المَخْرَقُ كَمَقْعَد: الفَلاةُ الواسِعَةُ تَتَخَرَّقُ فيها الرِّياحُ... والمَخْرَقُ من الحَوْضِ: حَجَرٌ يكونُ في عُقْرِه، ليُخْرِجُوا منه الماءَ إذا شاؤوا)[٨]، وجاء في موضعٍ

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣١١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٣٨، والمخصص: ١/ ٣٨٣، والشافية: ٧١، والكافية في شرح الشافية: ٥٩٨، وشرح شافية ابن الحاجب لليزدي: ٥٨٨، والوافية نظم الشافية: ٥٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٣٦٥.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٣٨٤(رجل)، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٣٨، ولسان العرب: ٣/ ١٦٠١(رجل)، وتاج العروس: ٣٠/ ٤٠٣(مرجل).

(٤) ديوان العجاج برواية الأصمعي: ١٧٢.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ٨٠٣.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٣٦٥.

(٧) رسالة الملائكة: ٢٣٧.

(٨) تاج العروس: ٢٥/ ٢٢١(خرق).

آخرَ منه: (المَخْرَقَةُ: إظْهارُ الخُرْقِ توصُّلًا الى حِيلَةٍ، وقد مَخْرَقَ. والمُمَخْرِقُ: المُموِّهُ، وهو مُستعارٌ من مَخاريقِ الصِّبيانِ[١])[٢]. وورد في نصوص بعض المتأخرين والمحدثين استعمالُ هذا الفعلِ تارةً بميم زائدة ليس غيرُ، فقالوا (مَخْرَقَ) على (مَفْعَلَ)، وتارةً أخرى بميم زائدةٍ مسبوقةً بتاءٍ زائدةٍ، فقالوا (تمخرقَ) على (تَمَفْعَلَ). فممن استعمل الفعل (مَخْرَقَ) من المتأخرين أبو علي التنوخي[٣]، وأبو محمد الحريري[٤]، وشهاب الدين النويري[٥]، وبهاء الدين العاملي[٦]، وكذا من المحدثين مصطفى صادق الرافعي[٧]. أما الفعل (تَمَخْرَقَ) فممن استعمله أبو الفرج الأصفهاني[٨]، وياقوت الحموي[٩]، والقلقشندي[١٠].

بيد أن ورود هذا الفعل في تلكم النصوص أو في غيرها لا يُبعِد عمّا اشتُقَّ منه هذا الفعلُ صبغةَ المُوَلَّد التي اتُّصِفَ بها، فقد نبه الجوهري في صحاحه على أن كلمة (المخرقة) مولَّدةٌ[١١]؛ لذا ضعَّفَ استعمالَ هذا الفعل ابنُ كيسانَ فيما نسبه إليه ابنُ جني؛ إذ قال: (وقالوا: مَخْرَقَ الرجلُ، وضعَّفها ابنُ كيسان؛ وهذا كلُّه (مَفْعَلَ). ولا يقاس على هذا إلَّا أن يشذَّ الحرفُ فتضمّه إليه)[١٢]، وصرَّح ابن جني في مُنْصفه بعدم أصليَّة هذا الفعل، فقال: (فأما قول العامة: تمخْرق، فينبغي أن يكون لا أَصلَ له، وإنْ كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكَن في الشذوذ، والجيدة: تَخَرَّقَ[١٣]؛ لأنهم يقولون: تَخَرَّقَ فلان بالمعروف، ولم نسمعهم يقولون: (مَخْرَقَ)، وإنما هو من الخُرْق وهو الكريم من الرجال، إلَّا أنَّ بعض أصحابنا قد حكى (مَخْرَق)، وليس بالقوي)[١٤].

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٧/ ٢٤(خرق)، ولسان العرب: ٢/ ١١٤٣(خرق).
(٢) تاج العروس: ٢٦/ ٣٨٠(مخرق).
(٣) ينظر: نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: ٤/ ١٦٩-١٧٠.
(٤) ينظر: مقامات الحريري: ٣٠٥.
(٥) ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب: ٢٥/ ١٧٩.
(٦) ينظر: الكشكول: ١/ ١٧.
(٧) ينظر: تاريخ آداب العرب: ٢/ ١٤٣، ١٤٧.، ووحي القلم: ١/ ١٩١+٣/ ١٥٩.
(٨) ينظر: الأغاني: ٥/ ٣٠٢.
(٩) ينظر: معجم الأدباء: ١/٢٤٠.
(١٠) ينظر: صبح الأعشى: ٧/ ٨.
(١١) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٤٦٨(خرق)، وتاج العروس: ٢٦/ ٣٨١(مخرق).
(١٢) سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٣٣.
(١٣) سبقَ التنبيهُ آنفًا على أن المثبت في المطبوع (متخرّق) والصواب ما أثبتُّه مناسبةً لسياقِ الكلامِ.
(١٤) المنصف: ١/ ١٣٠، وينظر: الممتع في التصريف: ١٦٢-١٦٣.

٣- مَذْرَقَ:

الـذَّرْقُ في اللغـة السَّـلْحُ[١]، ومَـذْرَقُ الطائـر مَخْـرَجُ ذَرْقِـه[٢]، وذَرَقَ الطائـرُ بسَـلْحِه؛ أي رَمَـى بـه. نُقـلَ عـن الأصمعـي قولُـه: (ذَرَقَ الطائرُ وخـذقَ ومـزقَ وزرقَ بمعنـى واحـد) [٣]. أمـا الفعـل (مَـذْرَقَ) فقـد تتبَّعتُـه في معجمـات اللغـة المتقدمـة فلـم أجـد لـه أَثَـرًا غيـرَ مـا ذكـرَه الصاحـبُ بـن عبـاد في محيطـه؛ إذ أورده بمعنـى الفعـل المجـرد ذَرَقَ، فقـال: (مَـذْرَقَ بـه وذَرَقَ بـه؛ أي رَمـى بـه)[٤]، وأيُّ دلالـة حَمَلَهـا المزيدُ (مَـذْرَقَ) ومَأْتَـاه مَأْتَـى المُجـرَّدِ (ذَرَقَ) غيـر أنَّـه جـاء علـى صيغـة مُهْمَلَـة !؛ لـذا نـصَّ بعـضُ مُعْجَمِيِّـي اللغـة علـى إهمـال الفعـل (مَـذْرَقَ). قـال الزبيـدي: (مَـذْرَقَ بـهِ مذْرَقَـةً، أهملَـه الجوهَـريُّ وصاحـبُ اللّسـان) [٥].

٤- مَرْحَبَكَ ومَسْهَلَكَ:

مقولـةُ (مَرْحَبَـكَ اللّهُ ومَسْـهَلَكَ) اختُلِـفَ في راويهـا، فهـي مَرْوِيَّـةٌ عـن ابـن الأعرابـي مـن طريـق شَـمِر بـن حمدويـه في بعـض المؤلفـات[٦]، وفي مؤلفـات أُخَـرَ مرويَّـةٌ عـن أبـي زيـد الأنصـاري[٧]، وذكـر بعضُهـم هـذه المقولـةَ مـن غيـر نسـبة[٨].

ومقولـة (مَرحبَـك اللّهُ ومَسـهلَك) جـاءت مـن قولهـم: مرحبًـا بـك اللّهُ ومسـهلًا بـك اللّهُ. ويُلحَـظ في هـذه المقولـة المسـتعَمل فيهـا الفعـلُ مزيـدًا بالميـم في أوَّلـه أنهـا جاريـةٌ مجـرى الأمثـال، وقـد أوردهـا الحسـن اليوسـي في ضمـن أمثالـه وحِكَمـه، قائـلًا: (مرحبًـا وسـهلًا؛ أي صادفـتَ سـعةً. ويقـال أيضـا: مَرْحبَـك اللّهُ ومَسـهلَك!، ومرحبًـا بـك اللّه ومسـهلًا!) [٩]، ومجـرى هـذه المقولـة مجـرى الأمثـال يُسْـقِطُ الاحتجـاجَ بهـا؛ لأنَّ الأمثـال قـد تُخـرَقُ فيهـا القواعـدُ وأصـولُ الـكلام، يـزاد علـى ذلـك أن اسـتعمالها شـاذٌّ[١٠]لا يسـتقيم حجـةً في القيـاس عليـه.

---

(١) ينظر: العين: ٥/ ١٣٣(ذرق).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ٦٩٣(ذرق).

(٣) غريب الحديث للخطابي: ٢/ ٣٩٥.

(٤) المحيط في اللغة: ٦/ ١٠٤، وينظر: القاموس المحيط: ٣/ ٢٧٤(مذيق).

(٥) تاج العروس: ٢٦/ ٣٨٢(مذرق).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٥/ ٣٦(رحب)، ولسان العرب: ٣/ ١٦٠٦(رحب)، وتاج العروس: ٢/ ٤٨٨(رحب).

(٧) ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٩٦ في ضمن(باب من النوادر)، وديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري: ٢/ ٢٢١. ولقد بحثتُ في نوادر أبي زيد فلم أقف على هذه المقولة.

(٨) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٢٨، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٤٣٣، والمخصص: ٣/ ٣٩٤، والقاموس المحيط: ١/ ٧٢(رحب)، وبصائر ذوي التمييز: ٣/ ٥١.

(٩) زهر الأكم في الأمثال والحكم: ٣/ ٧٢.

(١٠) ينظر: المنصف: ١/ ١٠٨.

٥- مَرْطَلَ:

يَردُ الفعلُ (مَرْطَلَ) في الاستعمال اللغوي دالًّا على معانٍ متعددة؛ منها اللَّطْخُ، فيقال: (مَرْطَلَ الرَّجُلُ ثوبَه بالطين إذا لَطَخَهُ) [١]، ومن معانيه قولُهم: (مَرْطَلَ عِرْضَه [٢]... ومَرْطَلَه المَطَرُ بَلَّه. ومَرْطَلَ العَمَلَ أَدَامَه) [٣]. ولا يُتوهَّم زيادةُ الميم في مرطل، إنما هي أصليةٌ لدلالة إيرادِها في ضمن الكلمات المبدوءة بالميم الأصلية في معجمات اللغة[٤].

٦- مَرْعَزَ:

جاء في القاموس المحيط: (المِرْعِزُّ... وقد تُفتحُ الميمُ...: الزَّغَبُ الذي تَحْت شَعَرِ العَنْزِ) [٥]، وهو مِثْل الصوف يُخْلَصُ من بين شعر العنز [٦]. وقد ذهب سيبويه إلى أن ميم مرعز زائدة [٧]، وتبعه في زيادتها جمعٌ من النحويين [٨]، وذهب آخرون إلى أصالة الميم؛ لقول العرب: ثوبٌ ممرعز، فثبوتها في الاشتقاق دليل على أصليتها. يقول ابن هشام: (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضًا؛ وهي: أن تتصدر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو مَسْجِد ومَنْسِج؛ بخلاف نحو: ضِرْغام، ومَهْد، ومَرْزَجُوش، ومِرْعِز؛ فإنهم قالوا: (ثوبٌ مُمَرْعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق) [٩]، ونص على هذا الخلاف المرادي؛ إذ قال: (وقد ذهب كثيرٌ إلى أن ميم (مِرْعِزّى) أصل... قلت: هو مطَّردٌ ما لم يعارضه دليلٌ على الأصالة من اشتقاق أو نحوه، فيحكم بمقتضى الدليل... وأما مِرْعِزَّى، فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم [١٠] إلى أنها أصل؛ لقولهم: (كساءٌ مُمَرْعَزٌ) دون مُرَعَّز) [١١].

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ٥٨٦.

(٢) أي وَقَعَ فيه.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٢٥٨-٢٥٩(مرطل).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ١٤/ ٥٧(مرطل)، والمحيط في اللغة: ٩/ ٢٤٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٢٥٨-٢٥٩(مرطل)، ولسان العرب: ٦/ ٤١٨٣(مرطل)، والقاموس المحيط: ٤/ ٥٠(مرطل)، وتاج العروس: ٣٠/ ٤٠٣-٤٠٤(مرطل).

(٥) القاموس المحيط: ٢/ ١٧٥(رعز).

(٦) ينظر: العين: ٢/ ٣٣٤(مرعز)، وتهذيب اللغة: ٣/ ٣٤٤(مرعز)، والمحيط في اللغة: ٢/ ٢٥٥.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٦٥-٢٦٦، ٢٧٣، ٣٠٩.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٠١، ٢٠٨، ٢٣٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥٧-٢٥٨، والمزهر في علوم اللغة: ٢/ ٢٢.

(٩) أوضح المسالك: ٤/ ٣٦٥.

(١٠) أي ابن مالك.

(١١) توضيح المقاصد والمسالك: ٥/ ١٥٣٦-١٥٣٧.

فميم مرعز مختلَفٌ فيها أزائدةٌ هي أم أصليةٌ، وما اختُلِفَ فيه لا يقام عليه دليلٌ قاطعٌ؛ لأنَّ لكُلٍّ وجهِ حُجَّتَه، يزاد على ذلك أن معجمات اللغة لم يرد فيها - بحسب ما بدا لي - استعمالُ فعلٍ من لفظ المرعز، فلم يُسمَع: مَرْعَزَ الرجلُ الثوبَ فهو ممرعزٌ، وإن كان القياسُ لا يأباه؛ إمَّا على أصالة الميم وإمَّا على توهُّم أصالتها.

٧- مَرْهَمَ:

المَرْهَمُ دواء ليِّن يُطْلَى به الجرح، فيقال مَرْهَمْتُ الجرحَ بالمرهم؛ أي طَلَيْتُه به[١]، واختُلِفَ في ميمه الأولى، فذهب بعضُهم إلى زيادتها لاشتقاق المرهَم من الرِّهْمة، و (الرِّهْمةُ: مطرةٌ ضعيفةُ القطرِ دائمةٌ) [٢]؛ وعلَّةُ الاشتقاقِ هو الجامَع المشترك بين المَرْهَم والرِّهْمة، فكلاهما فيه لِيْنٌ. قال ابن سيده: (والمَرْهَمُ طلاء يطلى به الجرح، وهو أَلْيَنُ ما يكون من الدواء، مشتقٌّ من الرِّهْمَة لِلِيْنِه)[٣]، فتُحمَل الميمُ الأُولى من (مَرْهَمَ) مَحملَ ميمِ تَمسكنَ وتَمندلَ، فقولهم: (مَرْهَمَ الجرحَ؛ إذا طلاه بالمرهم.

والميم زائدة مثل ميم تمسكن وتمندل)[٤]، وذهب آخرونَ إلى أن (الميم أَصْلِيَّةٌ لِقَوْلِهِمْ: مَرْهَمْتُ الجُرْحَ، ولو كَانَتْ زَائِدَةً لَقَالُوا: رَهَمْتُ) [٥]، ونصَّ الجوهري على أن لفظ المرهم معرَّبٌ [٦].

٨- مَسْقَعَ:

يُستعمَل المِسْقَعُ مثلَ المِصْقَع من حيثُ الدلالةُ [٧]، فيقال: (الخَطيبُ المِصقَعُ: مَن لا يُرْتَجُ عليه في كلامه، ولا يَتَتَعْتَعُ، قاله قتادَةُ.

يقال: خطيبٌ مِصقَعٌ، ومِسقَعٌ، ومِسحَلٌ، وشَحْشَحٌ؛ وهو الماهرُ في الخُطْبَة، الماضي فيها) [٨]، ولم تثبت الميمُ الزائدةُ في اشتقاقات الكلمة عند المتقدمين - فيما بدا لي -، وقد وجدتُ بعض المتأخرين في ندرةٍ من أقوالهم مما يخلو من سندٍ لغويٍّ في فصاحته وتجويز استعماله، يذكر بقاء الميم في اشتقاقات الكلمة؛ من ذلك ما ذكره

(١) ينظر: العين: ٤/ ١٢٨(مرهم)، وتهذيب اللغة: ٥٣٥/٦(مرهم)، ولسان العرب: ٦/ ٤١٨٨(مرهم).
(٢) العين: ٤/ ٥٠(رهم).
(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٣١٦/٤(رهم).
(٤) شمس العلوم: ٦٢٨٤/٩.
(٥) تاج العروس: ٤٦٧/٣٣(مرهم).
(٦) ينظر: الصحاح: ١٩٣٩/٥(رهم)، وتاج العروس: ٢٩٧/٣٢(رهم).
(٧) ينظر: الصحاح: ١٢٣٠/٣(سقع).
(٨) تاج العروس: ٣٤٣/٢١(صقع).

عبد اللطيف البغدادي بقوله: (وتقول: فلانٌ يُمَسْقِعُ علينا، فهو مُمَسْقِعٌ، ولا يقال بالشين، وهو من قولهم: خطيب مِسْقَعٌ؛ لتبجُّحِه وكثرةِ كلامه) [١].

٩- مَمْكَنَ:

قال الخليل: (والمَكانُ في أصل تقدير الفعْل: مَفْعَل؛ لأنّه موضع للكَيْنُونة، غير أنّه لمّا كَثُر أَجْرَوْهُ في التّصريف مُجْرَى الفَعال فقالوا: مَكَّنَا له، وقد تَمَكَّنَ، وليس بأعجب من (تَمَسْكَنَ) من المسْكين. والدّليل على أنّ المَكان مَفْعَل: أنّ العرب لا تقول: هو منِّي مَكانَ كذا وكذا، إلاّ بالنَّصب)[٢]، ومن قول الخليل هذا قد يُتوهَّم أن ثَمَّ فعلًا مفترَضًا هو (مَمْكَنَ) على وزن (مَفْعَلَ)، وهذا التوهُّم قد ينتج من قول الخليل: (والمَكانُ في أصل تقدير الفِعْل: مَفْعل؛ لأنّه موضع للكَيْنُونة)[٣].

أقول: قَوْلُ الخليلِ المذكور آنفًا ليس فيه احتمالُ تقدير فعلٍ على وزن (مَفْعَلَ)؛ إنما أراد الخليلُ أن يشير إلى توهُّم أصالةِ الميم في الاسم (مَكَان) المظنون على وزن (فَعَال) لا (مَفْعَل) الذي من المفترض أن يكون وزنًا لـ(مَكَان)؛ لأنه مأخوذٌ من الكينونة، وأَخْذُه من الكينونة فيه دلالةٌ على زيادة الميم التي صارت شبيهة بالأصل؛ لتوهُّم أصالتها، فصاغوا من المتوهَّم فيه فعلًا، فقالوا: مَكَّنَ، وقد تمكَّن؛ على توهُّم أنه على زنة فَعَّلَ وتَفعَّلَ. وعَلَّلَ الخَليلُ استعمالَه مُتوهَّمًا فيه أصالةُ الميمِ؛ بكثرة إجراء (المَكَان) في التصريف مجرى (الفَعَال) لا مجرى (المَفْعَل).

١٠- مَوْلَدَ:

وجَّه المعرِّي الفعل (ملَّدوا) في قول الشاعر ابن أبي حصينة: [٤]

هَجَرُوا السُّرورَ ولم يَبِتْ يَعْتادُهم أَسَفُ المَلامةِ أنَّهم ما ملَّدوا

على دلالة الميلاد وعلى أن مراد الشاعر: ما احتفلوا بليلة الميلاد.

وقد ظهر توجيهه هذا من سياق شرحه؛ إذ قال: (الميلاد الاسم الموضوع لهذا اليوم عربي صحيح)[٥]، واتضح مقصوده ببيانه أن الأقيس (أن يقال: مَوْلَدَ، فيستعمل الميم

(١) ذيل فصيح ثعلب: ٢٧.
(٢) العين: ٥/ ٣٨٧(مكن).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري: ١/ ٢٠٥.
(٥) المصدر السابق: ٢/ ٢٢١.

مع الفعل في أوَّله، ويَشْبَهُ ذلك قولُهم: تَمدرعَ الرجلُ) [١]، ونبَّه على أنه لا يقال كذلك (ميلدوا) بقلب الواو التي هي أصل الياء في (ميلاد) ياءً؛ لأن القلب هاهنا ضعيف لعدم تسويغه بعلة كسر ما قبله، فالميم مفتوحة، وفَتْحُها يُبقي الواو على أصلها غير منقلبة إلى ياء، فإنْ كُسِرَ ما قبلها ساغَ قلبُ الواو ياءً مجانسةً لها، فيقال (مِيْلاد) والأصل (مِوْلاد)، ومثله (ميثاق) والأصل (موثاق)، وقد يبقى هذا الإعلال بقلب الواو ياءً في بعض اشتقاقات الكلمة مع عدم حضور علة الكسر، نحو جمع ميثاقٍ على مَياثِقَ، وهذا الجمع مسموعٌ[٢]؛ وعلى وفق ذلك قد يجوز في نظر أبي العلاء استعمال الفعل (ميلدوا) على ضعف، فقال: (أما (ميلدوا) فكلمة ضعيفة إلاَّ أن تُحمَل على قول من قال ميثاق ومياثق... ثم يُبنَى الفعلُ من هذا اللفظ الذي بالياء) [٣].

وسواءٌ أَمَوْلَدَ قِيْلَ أم مَيْلَدَ في دلالة (الميلاد)، يبقى توجيه المعري على أن الفعل مزيدٌ بالميم في أوَّله، فهو على زنة (مَفْعَلَ)، والأَوْلى عنده أن يقال (مَوْلَدَ) بدلًا من (مَلَّد)؛ للتفريق بين الدلالة على لفظ الميلاد والدلالة على لفظ (توليد الحيوان، فإن أقيس ذلك أن يقال (مَوْلَدَ) فيستعمل الميم مع الفعل في أوَّله، ويشبه ذلك قولهم: تمدرعَ الرجلُ وتدرَّعَ، وتمسكنَ الرجلُ، وإنما القياس (تَسكَّنَ)، وحكى أبو زيد: مَرْحَبَكَ اللّه ومَسْهَلَكَ[٤]، وإنما هو من الرحب والسهولة) [٥].

ومع أن الأقيس عند أبي العلاء المعري أن يقال (مَوْلَدَ) مراعاةً لأصليَّة الواو في (الميلاد)، يبدو أن توجيهه قياسيَّةَ (مَوْلَدَ) الذي على (مَفْعَلَ) جاء تفضيلًا على قول الشاعر (مَلَّد) لعدم تسويغه إيَّاه؛ غير أنَّ أبا العلاء في توجيهه هذا بيَّنَ أنَّ زيادة الميم في الفعل ليست قياسية؛ أي شاذة، بما وضَّحه من قياس قولهم تدرَّع وتسكَّن في تمدرع وتمسكن، وعلى نحو ذلك قال في كتابه (رسالة الملائكة): (قالوا تَمَسكَنَ فجعلوا الميمَ كأنها من الأصل، وإنما هو من السكون، وكذلك قالوا تمدرعَ من المدرعة، وإنما القياس تدرَّعَ لأنه من الدرع) [٦]. فمذهب أبي العلاء لا لبسَ فيه في أنَّ زيادة الميم في

(١) المصدر نفسه.

(٢) يُجمَع ميثاق على مواثق ومواثيق على الأصل، وقيل في الجمع مياثق ومياثيق على لزوم البدل، ينظر: الصحاح ٤/ ١٥٦٣(وثق)، والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٥٤٤(وثق)، وتاج العروس ٢٦/ ٤٥٠(وثق).

(٣) ديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري: ٢/ ٢٢١-٢٢٢.

(٤) نسبَ هذه المقولةَ أبو العلاء المعري لأبي زيد، وكذا نسبها ابنُ دريد له في (جمهرة اللغة: ١٢٩٦/٣) في بابٍ من نوادر اللغة. ونسبها الأزهري في (تهذيب اللغة: ٢٦/٥) لابن الأعرابي عن شمر، وتبعه في هذه النسبة بعض أصحاب المعجمات. ينظر: لسان العرب:١٦٠٦/٣(رحب)، وتاج العروس: ٢/ ٤٨٨(رحب). ولم أقف على هذه المقولة في كتاب النوادر لأبي زيد.

(٥) ديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري: ٢/ ٢٢١

(٦) رسالة الملائكة: ٢٣٧.

الفعل محمولةٌ على الشاذ الذي لا ينقاس عليه، وهذا هو المذهب المطَّرد عند غيره من العلماء، مع التنبيه على أن مجيء الفعل على (مَوْلَدَ) لم يَثْبُتْ سماعُهَ عن العرب، ولعلَّ أبا العلاء المعري اخترعَه مناسبةً لسياقِ شرحِ معنى الفعل (مَلَّدُوا).

وأما قول ابن أبي حصينة (مَلَّدوا) [١]الذي وجَّهه أبو العلاء على دلالة الميلاد[٢]، فهو محمولٌ – فيما ظهر لي – على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الشاعر أراد المعنى الذي نبَّه عليه أبو العلاء وهو الميلاد، غير أن هذا المعنى بعيد؛ لأن الفعل (ملَّد) أصوله الثلاثية الميم واللام والدال (مَلَدَ)، وهذا الفعل لم يُسمَع استعمالُه دالًّا على الميلاد؛ إنما جاءت معانيه دالةً على النَّعْمة واللين والملاسة[٣]والمَدِّ[٤]، ولم أجد في معجمات اللغة دلالة الميلاد التي نبَّه عليها المعري للفعل (ملَّدوا)، وليس ثَمَّ احتمالُ وجودِ إدغامٍ بين الواو والدال على أن الأصل (مَوْلَدوا) من (وَلَدَ) ثُمَّ أُدغمت الواو بالدال فقيل (ملَّدوا)؛ لأن الإدغامَ هاهنا غيرَ المحتملِ ليس فيه تماثلٌ أو تقاربٌ بين الحرفينِ الواوِ واللامِ.

الوجه الثاني: أن معنى الميلاد بحسب توجيه المعري لم يكن مقصودَ الشاعرِ، إنما قصد النعومة والليونة المستخلصة من معنى الفعل (ملد) ذي الأصول الثلاثية؛ فالفعل من (مَلَدَ) لا من (وَلَدَ)، وهذا محتمل بوجه من الوجوه من سياق البيت الذي قال فيه:[٥]

هَجَرُوا السُّرورَ ولم يَبِتْ يَعْتادُهم أَسَفُ المَلامةِ أنَّهم ما ملَّدوا

وضَعَّفَ الشاعرُ عينَ الفعلِ (ملَّدوا) لدلالة المبالغة والتكثير، واتِّساقًا مع تفعيلة أَضْرُبِ القصيدة التي دخل عليها زحاف الإضمار في تامِّ بحر الكامل؛ بإسكان الحرف الثانيِ المتحرك في (مُتَفاعِلُنْ) من قوله (ما مَلَّدُوا).

الوجه الثالث: أن رواية الفعلِ في البيت تحتمل عدم تضعيف عينه، فيكون (مَلَدُوا) لا (مَلَّدوا)، وثَمَّ وهمٌ محتملٌ في تضعيف عين الفعل، فيكون معنى الفعل من غير تضعيف عينه على المعنى المذكور في الوجه الثاني من غير مبالغة ولا تكثير، وتصاب تفعيلة العروض بزحاف الخزل الجامع بين: الإضمار بإسكان الثاني المتحرك، والطي

(١) ينظر: ديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري: ١/ ٢٠٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٢١.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/ ٣٤٩(ملد).

(٤) ينظر: كتاب الجيم: ٣/ ٢٤٦.

(٥) ديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري: ١/ ٢٠٥.

بحذف الرابع الساكن؛ فتجيء على (مُتْفَعِلُنْ) التي قد تُحوَّل إلى (مُفْتَعِلُن)، وهذا الزحاف لا يُشترَطُ فيه الالتزامُ في أعاريض القصيدة أو أَضْرُبِها[١].

هذه هي الأفعالُ المستقراةُ الواردةُ على احتمال صيغة (مَفْعَلَ)، وقد تبيَّن من خلال رصد حُجِّيَّتها في السماع أن سماعَها مُؤْذِنٌ بعدم الاحتجاج بها والقياس عليها؛ لأن ما ورد منها في السماع إمَّا مُختلَفٌ في ميمِها أَأَصليةٌ هي أم زائدةٌ، وإمَّا مولَّدٌ لا يقبل القياسَ عليه جمهورُ العلماء، وإمَّا ضعيف الاستعمال، وإمَّا منسوبٌ إلى عدم الأصلية فلا أصل له، وإمَّا جرى مجرى المثل الذي لا تُقَعَّدُ عليه القواعد ولا تُبنَى عليه الأصول، وإمَّا شديد الندرة هو أشبه بالمفتعَل أو المخترَع من بعض اللغويين.

وقد نفى غيرُ واحدٍ من العلماء استعمالَ العربِ أفعالًا على وزن (مَفْعَلَ)؛ من ذلك نَفْيُ الخليلِ استعمالَ الفعلِ (مَسْكَنَ)؛ إذ قال: (والمسكنة مصدرُ فعُلِ المِسْكين، والمسكينُ مفعيلٌ بمنزلة المنطيق وأشباهه؛ إلا أنهم اشتقوا منه فعلًا فقالوا: تَمسكَنَ، ولا يقولون: مَسْكَنَ)[٢]. ونحو ذلك نَفْيُ الصيمري استعمال (مَسكنَ ومَدرعَ)، فقال: (ولم تزد الميم للإلحاق إلاَّ مع التاء؛ لأنه لا يقال: مَسْكَنَ، ولا مَدْرَعَ. والأصل في هذا: تسكَّنَ وتدرَّعَ)[٣]. وصرَّح السيرافي بعدم سماع (مسكنَ ومدرعَ)، قائلًا: (وقد أُلحق أيضًا بتدحرج تمفعل بزيادة الميم، فقالوا: تمسكن وتمدرع، ولم ترد هذه الميم للإلحاق إلا مع التاء؛ لأنه لم يسمع مَسكنَ ولا مَدرعَ)[٤]، ونبَّه الجرجاني على أن (مَفْعَلَ) غير كائن في البنى الفعلية، فقال: (والميم لا يزاد في الفعل بوجه، فلا يكون فيه (مَفْعَلَ). فأمَّا نحو: تمندلَ، فلا اعتدادَ به، والفصيح تَنَدَّلَ)[٥]. وأوضح ابنُ جني أن العرب لا تُلحِق الزائدَ في أوَّل الكلمة وحدَه، بل لا بد من زائدٍ آخرَ معه. جاء في الخصائص: (قد قلنا قَبْلُ: إنهم لا يلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلَّا أنْ يكون معه زائدٌ آخَرُ، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ لمَّا انضم إلى الهمزة والياء النونُ)[٦]. وفي هذا القول دليلٌ على أنَّ الإلحاق لا يكون في أول الكلمة إلَّا أن يكون مع الزائد الأوَّل زائدٌ آخرُ، و(مَفْعَلَ) فيها زائدٌ واحدٌ، وهي على خلاف (تمفعلَ) التي فيها زائدان: التاءُ والميمُ.

(١) ينظر: المختار في علمَي العروضِ والقافيةِ: ١١٣.
(٢) العين: ٥/ ٣١٣(سكن).
(٣) التبصرة والتذكرة: ٢/ ٨٠٤.
(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المجلد:٦، صفحة:١٤/أ [مخطوط]).
(٥) المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ١٢٢٩-١٢٣٠.
(٦) الخصائص: ١/ ٢٢٨.

لذا أهمل الصرفيون صيغة (مَفْعَلَ) من الصيغ الفعلية المزيدة سواءً أَلِلإلحاق مزيدةٌ أَم لغيره، ولم تُذكَر عندهم هذه الصيغةُ البتَّةَ لا من قريب ولا من بعيد؛ إنما جاءتْ عَرَضًا عند بعضهم في سياق تنبيههم على شذوذ زيادة الميم في الفعل، أو على أنه من الضعيف الذي لا يُستعمَل، أو الذي لا أصلَ له. والعجبُ أن مَجمعًا لغويًّا حديثًا مُفْتَرَضًا يُسمَّى مجمع اللغة العربية الافتراضي قرَّر في قراره العشرين توليدَ فِعْلٍ من لفظ المعجم مزيد فيه الميمُ في أوَّله، فأجاز اشتقاقَ الفعل (مَعْجَمَ) على الوزنِ الصريفِ (مَفْعَلَ) وعلى الوزن المرادِ عندهم أو المتوهَّم (فَعْلَلَ)[1]. وفي إجازةِ المجمع الوزنَ الصريفَّ (مَفْعَلَ) ابتداعٌ في وزنٍ انعقد الإجماعُ على إهماله في الأفعال، ولم يَثْبُتْ في قول أحد من العلماء مُتقدِّميهم ومُتأخِّريهم اعتمادُ هذا الوزن الصريفِّ صيغةً فعليةً، فدلَّ ذلكَ على أن مجمع اللغة العربية الافتراضي خالف الإجماع؛ (وإذا كان الأمرُ على ما وصفنا لم يكن لردِّ قولِ الكافَّة وخرقِ الإجماعِ معنًى غير التفرُّد بالخلاف، واختيار الاعتراض على الأئمة بغير حجَّةٍ، وهذا نمطٌ من التعسُّف، فليس على العالم القيامُ به)[2].

وقد نبَّه مجمع اللغة العربية الافتراضي في حيثيات صيغة قراره العشرين على عدم فتح باب القياس في مثل هذا إلاَّ فيما دعت إليه الحاجةُ تحت نظر اللغويين، وزعم أن الحاجة في توليد الفعل (مَعْجَمَ) من لفظ (المُعْجَم) هي الاختصارُ في دلالة المعنى الاصطلاحي من قولنا: (وَضَعَ الكلمةَ مع شرحها اللغوي في موضعها من المعجم)، فيكون الاختصارُ بقولنا: مَعْجَمَ الكلمةَ يُمَعْجِمُها فهي مُمَعْجَمَةٌ؛ أي وضَعَهَا مع شرحها اللغوي في موضعها من المعجم.[3]

بَيْدَ أنَّ المتعارفَ عليه عند العرب توليدُ المعاني لا المباني، فتُوَظَّف الأبنيةُ العربيةُ المقيسُ عليها في توليد دلالات جديدة قد تَبرز في احتياجات الناس لها، ومثال ذلك توليدُ دلالات بعض الآلات الحديثة غير المعروفة عند المتقدمين، بصيغة عربية مقيسة مستعملة لا مهملة؛ هي صيغة (فَعَّالة)، فقيل لهذه الآلات الحديثة: سيَّارة وغسَّالة ودرَّاجة ودبَّابة وطيَّارة وهلمَّ جرًّا؛ وعلى وفق ذلك كان لي اعتراضٌ في حِيْنِه على قرار مجمع اللغة العربية الافتراضي بتوليد الفعل (مَعْجَمَ)، قدَّمتُ فيه ورقةً مختصرةً أرفضُ فيها هذا التوليد، قلتُ فيها: (الأصل في التوليد أن يكون مبنيًّا على القياس

(١) ينظر: http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html.

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٢/ ١٢٥٦.

(٣) ينظر: http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html.

مراعاةً لمتابعة العرب في أصول كلامهم، وما ورد من كلام العرب من توليدات مخالفة القياسَ على نحو: تَمسكَنَ وتَمندَلَ وتَمدرَعَ وتَمنطَقَ؛ حُمِلَ على توهُّم أصليةِ الميم الزائدة، وقد وردت مثل هذه الأفعال في استعمالاتهم قبل تقنين اللغة وتقعيدها، وهي محفوظةٌ لا يقاس عليها؛ لأنها من الشاذ في القياس على وفق ما نصَّ عليه بعض علماء اللغة. وعليه يظهر لي عدم صلاحية توليد الفعل (مَعْجَمَ يُمَعْجِمُ) من لفظة (المُعْجَم) للأسباب الآتية:

١. أنَّ ثَمَّةَ فعلًا مستعملًا يُغني عن الفعل المقترح توليدُه؛ وهذا الفعل المستعمل هو (أَعْجَمَ) بزيادة الهمزة الدالة في سياق المعجم على الإزالة، والمعنى في نحو: أعجمتُ الكلمةَ، أزلتُ عُجْمَتَها؛ أي أزلتُ إبهامَها، مع احتمال الفعل أعجمَ دلالات أخرى منها دلالةُ الإنقاط، غير أن معنى الإنقاط ليس مقصودًا من دلالة هذا الفعل المشتق منه (المعجم) المخزون فيه ألفاظُ اللغة، وهذا حال المعجميِّين الذين أعجموا الكلمات بإزالة إبهامها في وضعها في معجم يبرز معناها، ولم يقصد المعجميُّون في معنى: أعجمَ الكلمةَ؛ أنقطَها، وإن كان معنى الإنقاط أو غيره واردًا في دلالة الكلمة؛ إنما أرادوا إزالة إبهامها.

٢. أن حجةَ توليدِ الفعل (مَعجمَ يُمعجِمُ) حملًا على التوهُّم متابعةً لأسلافنا العرب في توهُّمِهم توليدَ نحوِ (تمسكنَ، وتمندلَ) بجعل الميم في مقام الأصلية مع اتفاقهم على زيادتها في مثل هذا الموضع، لا تستقيم - في نظري -؛ لأن التوهُّم في استعمال اللغة جاء قبل تقنين اللغة وتقعيدها مع مخالفته أصولَ الكلام، ولا يحقُّ لنا أن نستحدث ما خالف الأصل مع علمنا بالمخالفة، ثُمَّ نزعم أننا متوهِّمون. فالتوهُّمُ فيما يبدو لي قبل التقعيد جزءٌ من استعمال اللغة، وبعد التقعيد مع علم التوهُّم، انحرافٌ عن جادَّة القياس وعن أصل الاستعمال، فما وردَ في استعمال اللغةِ، المحكومُ عليه بالتوهم، مخالفٌ الأصولَ؛ ومع ذلك حُفِظَ لوروده في كلامهم.

أما المحدثون فالأَولى اتِّباع الأصول والبعد عن التوهم؛ لأنَّ ما بُنِي على التوهم تَمَّ قبل التقعيد، فإذا استحدثنا بُنًى حملًا على التوهم سيَفتح مجالًا عبثيًّا لتوليد صيغ مخالفة أُصولَ كلام العرب، فلو افترضنا تجويز (مَعجمَ يُمعجِمُ) قد يُجوِّز مُجوِّزٌ: مَدْرَسَ الأبُ ابنَه يُمدرسُه، ويجوّز آخَرُ: مَطْعَمَ الرجلُ صاحبَه يُمطعِمُه، ويجيز غيرُهما: مَسْجَدَ الإمامُ أخاه يُمسجِدُه. فهل هذا من باب إثراء اللغة بتوليداتٍ جديدةٍ أم هو فتْحُ بابٍ للعبث باللغة وإرباكِ أصول كلامها؟!.

٣. أنَّ علماء اللغة قد نصُّوا على شذوذ توهُّم الميم الزائدة أصليةً... فإذا حُملَتْ صيغةُ (تَمَفْعَلَ) على الشذوذ في القياس، فأنَّى لنا أن نقيس على الشاذ المحفوظ سماعًا ؟، يُزاد على ذلك - وهو مهمٌّ في نظري في هذه المسألة - أنَّ توهُّمَ عدِّ الميم الزائدة أصليةً وردَ في صيغة (تَمَفْعَلَ) المزيد فيها مع الميم التاءُ، ولم يُسمَع - بحسَب ما ظهر لي - مجيءُ الفعل على صيغة (مَفْعَل) [١] التي اقترح المجمعُ جعْلَها للفعل (مَعْجَمَ)، بمعنى أن قولنا: مَعْجَمَ يُمَعْجِمُ، ليس فيه متابعةٌ لكلام العرب؛ بل هو استحداثٌ لصيغة غير مسموعة عن العرب؛ وهذا فيه مخالفةٌ لسنن العرب في كلامهم، فلم يُروَ عن العرب: مَسْكَنَ يُمسكِنُ، ولا مَندلَ يُمندِلُ، ولا نحو ذلك...، فالوارد في كلام العرب أن زيادة الميم على سبيل توهُّمها أصليةً جاء مقرونًا بزيادة التاء قبلها على صيغة (تمفعل)، وهو محمولٌ على الشاذ غير المنقاس عليه، ولم يرد على صيغة (مَفْعَلَ)؛ وعلى وفق ذلك يبدو لي عدم صلاحية توليد الفعل (مَعْجَمَ يُمَعْجِمُ) من لفظة (المُعْجَم)، ولو أردنا المتابعة في التوليد على سبيل التوهم - مع ضعفه وعدم ترجيحه - لقلنا: تَمَعْجَمَ يَتَمَعْجَمُ) [٢].

وقد فصَّلَ ابنُ جني في دلالة السلب والإزالة للفعل (أَعجمَ) المزيد بالهمزة، الذي استعمالُه أَوْلى - في نظري - في حمل الدلالة المقصودة بدلًا من توليد صيغة مهملة. فقول العرب: (أعجمتَ الكتاب إذا بيّنتَه وأوضحتَه. فهو إذًا لسَلْب معنى الاستبهام لا إثباته) [٣]؛ لأن زيادة الهمزة في صيغة (أَفْعَلَ) من دلالاتها السلبُ والإزالةُ، وهي في (أعجمَ) منسكبةٌ مع هذا المعنى. جاء في سر صناعة الإعراب: (أَعْجَمْتُ وزنه أَفْعَلْتُ، وأفعلتُ هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمتُ زيدًا؛ أي أوجبتُ له الكرامةَ... فقد تأتي أفعلتُ أيضًا يُراد بها السلبُ والنفيُ؛ وذلك نحو: أَشكيتُ زيدًا؛ إذا زُلْتُ له عمَّا يشكوه... فكذلك أيضًا يكون قولنا: أعجمتُ الكتابَ؛ أي أَزلتُ عنه استعجامَه... ونظيرُه أيضًا: أَشكلتُ الكتابَ؛ أي أَزلتُ عنه

(١) قد قلتُ آنفًا في سياق هذا البحث بعد تتبُّع الأفعال المحتمل ورودُها على (مَفْعَلَ): إنَّ ما ورد منها في السماع إمَّا مُختلَفٌ في ميمها أَأَصليةٌ هي أم زائدةٌ، وإمَّا مولَّدٌ لا يقبل القياسَ عليه جمهورُ العلماء، وإمَّا ضعيف الاستعمال، وإمَّا منسوبٌ إلى عدم الأصلية فلا أصل له، وإمَّا جرى مجرى المثل الذي لا تُقَعَّدُ عليه القواعد ولا تُبنَى عليه الأصول، وإمَّا شديد الندرة هو أشبه بالمفتعَل أو المخترَع من بعض اللغويين؛ لذا حكم جمهور العلماء على الأفعال المصوغة على تَمَفْعَلَ فضلًا عن مَفْعَلَ بالشذوذ أو الندرة أو التوهم والغلط، ولم أجد مُعارضًا لهذا الحكم البتةَ. أمَّا ما زُعِمَ فيه أن ابن جني أو أبا العلاء المعري قد أجازا ذلك، فقد رَدَدْتُ ذلك بالأدلة والبراهين آنفًا، وبيَّنتُ موقفَهما الموافقَ لجمهور العلماء، وأزلتُ الشبهةَ عمَّا احتُمِلَ في كلامهما.

(٢) http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html.

(٣) الخصائص: ٣/ ٧٦.

إشكالَه) [١]. يزاد على ذلك أيضًا أن معنى الإدخال الذي أراده مجمع اللغة العربية الافتراضي حجةً لتوليد صيغة جديدة فيها دلالةُ وضع الكلمة مع شرحها اللغوي في موضعها من المعجم، متوافرٌ في مجيء الفعل المزيد على (أَفْعَلَ) نحو قوله سبحانه: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[٢]، فالأفعال المزيدة بالهمزة (أَمْسى وأَصْبحَ وأَظْهرَ) كلُّها في الآية تدلُّ على الدخول في أوقاتها، ولا ضيرَ من إضافة معنًى محدث إلى الفعل (أَعْجَمَ) فيقال في أَعْجَمَ الكلمةَ: أدخلها في المعجم ووضعَها في موضعها المناسب لها، فيتوافقُ هذا المعنى مع الدلالة الاصطلاحية التي سعى إليها مجمع اللغة العربية الافتراضي بتوليد معنًى محدث على لفظ قياسيٍّ مستعمل من غير اللجوء إلى مخالفة الأقيسة الصرفية المبنية على الشائع المطرد من كلام العرب [٣]. وفي معرض مداخلة قدَّمها عبد العزيز العمري[٤] في سياق القرار العشرين المذكور آنفًا لمجمع اللغة العربية الافتراضي، بيَّن في مداخلته عدم الاطمئنان إلى إجازة توليد الفعل (مَعْجَمَ) بمعزل عن غيرها ممَّا قد يُحْمَلُ فيه القياسُ على صيغة (مَفْعَلَ)؛ إذ إنَّ النظر ينبغي أن يَتَّجهَ إلى اشتقاق فعلٍ على وزن (مَفْعَلَ) برُمَّتها لا إلى الفعل (مَعْجَمَ) بمعزل عن سياقها وعن أخواتها ممَّا يَحْمِلُ سماتِها نفسَها، ومثَّل العمريُّ لذلك بأمثلة قد يزعم أصحابُها دَعْوَى الحاجة التي زعمها المجمع الافتراضي لتوليد الفعل (مَعْجَمَ)؛ من ذلك أن الحاجة في اشتهار الأكلة الشعبية (المشغوثة) في المطاعم العالمية، قد تستدعي على وفق هذا القياس الذي لا يصح، أن يقال: مَطْعَمْتُ المشغوثةَ؛ أي أُدخلت في المطاعم وبيعت فيها[٥]. وذهب العمريُّ إلى ضرورة (التوقُّف عن إجازة هذه الكلمة[٦]، وإنْ وافقت هواي وطربتُ لها؛ لأن الرغبة في الاختصار والدقة مطلبٌ نسبيٌّ، ولا يمكن أن نجعله هو الفيصل في الترجيح؛ لأنه معيارٌ مطَّاطٌ يجلب الكثير من الاجتهادات التي لا يحملها ضابطٌ، وعلينا أن نحكمَ على الصيغة كاملة أولًا، ثم نُبيِّنَ ضابطَ الحاجة المُجيزَ لنا القياسَ عليها، ثم نستحضر مقدار الكلمات التي سنتوسع فيها ولا نستطيع ردَّها قبل إقرار الإجازة)[٧].

(١) سر صناعة الإعراب: ١/٣٧-٣٩.

(٢) الآية (١٧-١٨) من سورة الروم.

(٣) نبَّه سامي بن محمد الفقيه الزهراني – عضو هيئة التدريس في جامعة الباحة – على هذا المعنى المنسكب على هذه الدلالة الإصلاحية، في مداخلته التي قدَّمها لمجمع اللغة العربية الافتراضي في سياق رفضه قرار المجمع بتوليد الفعل (مَعْجَمَ). ينظر: http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html.

(٤) عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٥) ينظر: http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html .

(٦) أي إجازة توليد الفعل (مَعْجَمَ).

(٧) http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html.

الخاتمة:

إن التمسُّك بثوابت اللغة وأصولها ليس تعصُّبًا، ومن سعى إلى التجديد على حساب هدر الأصول اللغوية والعبث بها فهو ساع إلى تمييع اللغة واستباحة فصيحها بحجَّة مجاراة مقتضيات العصر ودعوى اقتضاء الحاجات، فلا يُستساغ أنَّ موت اللغة يكون من أسبابه توليد المعاني المتجددة بحسب احتياجات العصر ومتطلباته؛ إنما في الإخلال بخصوصيات أبنيتها وتراكيبها، والخلط في خواصِّ البُنَى والصِّيَغ، فيُجعَل ما هو من خواصِّ الأسماء - على سبيل المثال - داخلًا في الأفعال على نحو ما في زيادة الميم التي هي خصيصةٌ مزيدةٌ في الأسماء، ولا خلاف بين العلماء في هذه الخصيصة الاسمية؛ ولهذه العلة نصَّ العلماءُ على عدم القياس على الصيغة الفعلية (تَمفعل)؛ منعًا من انتشار هذه الصيغة في الأفعال؛ ليبقى ما هو مسموعٌ منها محصورًا في سماعه مع ندرته أو شذوذه أو توهم أصالتِه أو من قبيل الغلط، وليُحْفَظَ لِبُنْيةِ الاسم في أصوله وزوائده ما يُفرِّقُه عن خصائص الفعل؛ وفي ذلك حفظٌ لأصول الأبنيةَ وزوائدها من الخلط والتداخل، وقد أسهم هذا الأمرُ مع غيره من العلل في استمرارية اللغة وتطورها من جهة، وفي ثبوت واستقرار أصولها وخواصِّ أبنيتها من جهة أخرى؛ وهذا في نظري حياةٌ للغة لا موتُها، وعلى وفق ذلك يكون الخلطُ في خواصِّ الأبنية مدعاةً لهدر الأصول وطريقًا لهدم الثوابت اللغوية المتعارف عليها، وهذا الخطرُ على فرض تجويز القياس على الصيغة الفعلية (تَمفعلَ) المنصوص عليها من الصيغ الفعلية المزيدة، والمُحَذَّر من جواز القياس عليها، فما بالُنا والأمرُ كذلك في صيغة (مَفْعَلَ) التي لم ينص العلماءُ على أنها من صيغ الأفعال.

إنَّ الداعيَ إلى عدم القياس على الأفعال المزيدة بالميم في صيغة (تَمفعلَ)، وإلى رفض توليد أفعالٍ على صيغة (مَفْعَلَ)؛ ناتجٌ ممَّا تُحتِّمُه هذه اللغةُ الفصيحةُ على مستعمليها من الحفاظ عليها في وقتٍ تكاد فيه أن تَغرَق وتَنطمس معالمُ فصاحتِها بين طرفين أحدُهما مُتنكِّرٌ لها مُقْبِلٌ على غيرها بدعوى التحضُّر، وآخرُ داعٍ إلى تجديدها بسعيٍ إلى اجتثاث أصولها وإعادةِ تشكيلها استنادًا على مطمور مسموعِها أو على رأي ماتَ مع موت صاحبه لعدم وجاهته، فأحياه غيرُه في غير زمن صاحبه سعيًا في تجديدٍ ما لا يستقيم به التجديدُ؛ وعليه أقولُ: كم تمنيتُ في قرارة نفسي - لاستساغة ما ذهب إليه بعض المحدثين - أن أجد سندًا حقيقيًّا في أصل لغتي أو في تأكيد عالم من علمائنا المتقدمين أو المتأخرين يُجيز القياس على الصيغة الفعلية (تَمَفْعَلَ)، أو يُجيز مجيءَ الفعلِ على صيغة (مَفْعَلَ)، وما تَمنَّيْتُه لم أَنَلْه !، واللغةُ مصونةٌ شِئْنَا أم أَبَيْنَا ذلك.

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ:

القرآن الكريم.
الأصول في النحو، لابن السراج (ت٣١٦هـ)، حققه عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، لمحمد سعيد صالح ربيع الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٩هـ.
الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، حققه علي مهنا، وسمير جابر، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر، (غ،ت)[1]*.
الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧ه)، حققه ودرسه جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط٥، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، درسه وحققه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز أبادي (ت٨١٧ هـ)، بيروت، المكتبة العلمية، (غ،ت):
- ج٣: حققه محمد علي النجار.

تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، الكويت، مطبعة حكومة الكويت:
- ج٢: حققه علي هلالي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ج٨: حققه عبد العزيز مطر، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ج٢١: حققه عبد العليم الطحاوي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ج٢٥: مصطفى حجازي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ج٢٦: عبد الكريم العزباوي، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ج٣٠: مصطفى حجازي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ج٣٢: عبد الكريم العزباوي، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١). * كل مصدر وضعتُ له رمز (غ،ت) فالمقصود أنه من غير تاريخ النشر.

- ج٣٣: إبراهيم الترزي، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)، حققه فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، مصر، مكتبة الخانجي، (غ،ت):

- ج٣: حققه عبد الحليم النجار.
- ج٥: حققه عبد الله درويش.
- ج٦: حققه محمد عبد المنعم خفاجي، ومحمود فرج العقدة.
- ج٧: حققه عبد السلام سرحان.
- ج٨: حققه عبد العظيم محمود.
- ج١٤: حققه يعقوب عبد النبي.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت٧٤٩هـ)، حققه عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، حققه محمد رضوان الداية، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ.

تيسيرات لغوية، لشوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠م.

جمهرة اللغة، لابن دريد (ت٣٢١هـ)، حققه رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم، ط١، ١٩٨٧م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الخصائص، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، حققه محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، حققه عرفات مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، حققه أحمد محمد الخرّاط، دمشق، دار القلم، (غ،ت).

دستور العلماء، المسمى (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، للقاضي عبد النبي بن

عبد الرسول الأحمد نكري (توفي في أواخر القرن الثاني عشر الهجري)، عرَّب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
ديوان ابن أبي حصينة، سمعه وشرحه أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، حققه محمد أسعد طلس، بيروت، دار صادر، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه (ت٢١٦هـ)، حققه عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
ذيل فصيح ثعلب، لموفق الدين أبي محمد عبد اللطيف البغدادي (ت٦٢٩هـ)، حققه محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، مكتبة التوحيد بدرب الجماميز، ط١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.
رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، حققه وشرحه محمد سليم الجندي، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي (ت١١٠٢هـ)، المغرب، منشورات معهد الأبحاث والدراسات والتعريب، دار الثقافة، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، حققه ودرسه حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، درسه وحققه حسن أحمد العثمان، مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، لعلي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، سوريا، دار الفكر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، حققه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ،ت).
شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، للخضر اليزدي (متوفَّى في القرن الثامن الهجري)، درسه وحققه حسن أحمد العثمان، بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، حققه عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، (غ،ت).
شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٨٦هـ)، مخطوطة مصورة من نسخة محفوظة بدار الكتب والوثائق القومية بمصر، رقم (١٣٧).
شرح كتاب سيبويه، (الربع الأخير)، لصالح بن محمد الهسكوري (ت٦٥٣هـ أو ٦٥٦هـ)، درسه وحققه خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
شرح المفصل، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، (غ،ت).
شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش (٦٤٣هـ)، حققه فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري (ت٥٧٣هـ)، حققه حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، حققه عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
صبح الأعشى، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ)، القاهرة، المطبعة الأميرية:
- ج٧: ١٣٣٣هـ-١٩١٥م.

الصّحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٤٠٠هـ)، حققه أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
الضرورة الشعرية، لعبد الوهاب محمد علي العدواني، الموصل، مطبعة التعليم العالي، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت٣٨١هـ)، حققه محمود جاسم محمد درويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، حققه مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، منشورات الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
غريب الحديث، لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨هـ)، حققه عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، حققه عبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧هـ.

الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، حققه علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
في أصول اللغة، أخرجها وضبطها وعلَّق عليها محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، القاهرة، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
القاموس المحيط، للفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد بن علي الأرَّاني الساكناني (ت بعد٧٣٤هـ)، درسه وحققه عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.
الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
كتاب الجيم، لأبي عمرو الشيباني (ت٢٠٦هـ)، حققه إبراهيم الإبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
كتاب الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي، لجورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تابري، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، حققه عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
الكشكول، لبهاء الدين محمد بن حسين العاملي (ت١٠٣١هـ)، حققه محمد عبد الكريم النمري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، حققه عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م:
- ج٢: حققه عبد الإله نبهان.

اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ)، حققه عادل أحمد

عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ومحمد سعد رمضان حسن، ومحمد المتولي الدسوقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، حققه عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة، دار المعارف، (غ،ت).
اللغة العربية معناها ومبناها، لتمَّام حسَّان، الدار البيضاء(المغرب)، دار الثقافة، ١٩٩٤م.
المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، حققه حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م.
مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة:
● ج٧: مطبعة وزارة المعارف العمومية، ١٩٥٣م.
مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
مجمل اللغة، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، حققه هادي حسن حمودي، الكويت، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، حققه عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
المحيط في اللغة، للصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)، حققه محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
المختار في علمَي العروضِ والقافيةِ، لمحمد عبد الله بن سلم، عدن، مطبوعات جامعة عدن، ١٩٩٥م.
المخصص، لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، حققه خليل إبراهيم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (ت٩١١هـ)، حققه محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)، حققه إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
المعجم المفصل في فقه اللغة، لمشتاق عباس معن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
المعجم المفصل في اللغة والأدب، لميشال عاصي، وإميل بديع يعقوب، بيروت، دار العلم

للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني (ت٥٠٢هـ)، حققه محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، (غ،ت).
المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، حققه علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م:
• ج٨: حققه محمد إبراهيم البنا.
مقامات الحريري، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، حققه يوسف بقاعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨١م.
مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، حققه عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، حققه أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
المقتضب، لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (غ،ت).
الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، حققه فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت بعد٣٠٩هـ)، حققه محمد العمري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ.
المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (ت٢٤٧هـ)، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، حققه إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، لأبي علي المحسن بن علي التنوخي (ت٣٨٤هـ)، حققه عبود الشالجي، بيروت، دار صادر، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت٧٣٣هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م:
• ج٢٥: حققه عبد المجيد ترحيني.

الوافية نظم الشافية، للنيساري (من أعيان القرن الثاني عشر الهجري)، درسها وحققها حسن أحمد العثمان، مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، راجعه واعتنى به درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، (غ،ت).

http://almajma3.blogspot.com/2015/10/blog-post_13.html

رابط القرار العشرين لمجمع اللغة العربية الافتراضي.

Abstract

Hearing and Criteria are two main standards in language. Whatever agrees with them in any aspect are correspondingly agreeing with the language, and what disagrees with them in any aspect is equally disagreeing with the language, If they disagree in all aspects those in infringement are quite inconsistent with the language. In this research two tenses were put in the two main linguistic balances: hearing and criteria. The first did not rise up to the criteria level. Scholars agreed on preventing balancing on it. Sometimes they judged that it is low and some time awkward or illusive or in error. They warned that the presence of the letter (mim) is nominal rather than verbal. The other of the two tenses which is regarded in this research as supposition rather than decision, because their mention in the hearing was different in its (mim) whether it is original or extra, or created and is difficult to be measured by scholars, or it is weakly used, or has no origin. It was taken as an example which is not the basis for rules and origins. Or it is quite rare which was created or invented by some linguists. Therefore it was neglected by grammatists and this judgment was not opposed.

Accordingly the research concluded that the (tamaful) tgense is awkward and cannot be measured.. What was mentioned of it is hearing and kept by heart.the tense (Mafal) is neglected in verbal balance. What is probably mentioned of it by hearing is not based on authority or in creation of verbs along their line.